الأمم المتحدة A/69/PV.22

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٢٢**

الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة في إطار البندين ١٢٩ و ١٣٥ من جدول الأعمال.

ما لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وبالتالي، ستقتصر البيانات على تعليلات التصويت. إن مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الخامسة قد جرى الإعراب عنها بوضوح في اللجنة، وهي مدونة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. هل لي أن أذكّر الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ أن:

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

أود أن أذكّر الوفود أيضا بأنه بموجب المقرر ٤٠١/٣٤، تقتصر مدة تعليلات التصويت على عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نشرع في البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنمضي في البت في مشاريع القرارات والمقررات بنفس الطريقة المتّبعة في اللجنة الخامسة، ما لم تخطر الأمانة العامة مسبقا بخلاف ذلك.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تقرير اللجنة الخامسة (A/66/422)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ”بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا“. لقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣/٦٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٢ من جدول الأعمال.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/69/428)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/69/428). اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار، المعنون ”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق“، بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤/٦٩).

البند ١٣ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

(ب) متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تقريرا الأمين العام (A/69/62 و A/69/122)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما يذكر الأعضاء، فإن الجلسة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة ”متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤“، عقدت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفقا للقرارين ٢٣٤/٦٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٥٠/٦٧ المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣.

لقد بلغني أن العديد من الدول الأعضاء لم تتمكن من الإدلاء ببياناتها في تلك الجلسة الاستثنائية. وأود أن أعرب عن تفهمي للسخط الذي شعرت به الوفود لأنها لم تتمكن من الإدلاء ببياناتها في الإطار الزمني المحدد في ذلك التجمع الهام. كما أن الأمانة العامة تعي تماما الشواغل التي أثارتها تلك الوفود، وهي فعلا تشعر بالأسف لأن عددا كبيرا من الدول لم تتمكن من أخذ الكلمة في تلك الدورة.

وفي ضوء ما حصل، عقدت هذه الجلسة العامة اليوم في إطار البند الفرعي (ب) من البند ١٣ من جدول الأعمال، المعنون ”متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية“، قبل الوقت المقرر لها من أجل إتاحة فرصة إضافية للدول الأعضاء للمزيد من التداول بشأن الموضوع ولإدراج بياناتها في المحضر.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعرب عن امتنان الوفد الإيفواري على استئناف هذه المناقشة. فهي تتيح للدول الأعضاء التي لم تتمكن من التعبير عن أنفسها في ٢٢ أيلول/سبتمبر في الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين بشأن برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية، المعقود في القاهرة في عام ١٩٤٤، الفرصة للقيام بذلك اليوم. ولذلك تود كوت ديفوار أن تقدم إسهامها في تنفيذ التزامات المنظمة المقطوعة في القاهرة لتقديم حلول مناسبة للمشاكل المستمرة المتعلقة بالسكان والتنمية.

وأحرز بلدي تقدما هاما في المجالات الرئيسية لبرنامج العمل، بالرغم من إبطاء تلك الأوجه للتقدم من جراء عقد من الأزمة التي مر بها البلد. ففي مجال التعليم، على سبيل المثال، أسفرت مسيرة كوت ديفوار نحو تعميم التعليم عن زيادة إجمالي الالتحاق بالمدارس الابتدائية، الذي قفز من أقل من ٧٢ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٩٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، بزيادة مؤشر المساواة بين الجنسين بنسبة ٤١ في المائة. وفضلا عن ذلك، اتخذت الحكومة من فورها تدبيرا يهدف إلى جعل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من سن السادسة إلزاميا بدءا بالعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦.

وفيما يتعلق بالصحة، مكنتنا الجهود المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من خفض معدل انتشاره إلى ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن ٥ أعوام بنسبة ٢٧ في المائة، متقلصا من ٥,١٤٩ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ في عام ١٩٩٤ إلى ١٠٨ حالات لكل ٠٠٠ ١ في عام ٢٠١٢. وللأسف، فإن معدل الوفيات النفاسية، بعد أن انخفض من ٥٩٧ في عام ١٩٩٤ إلى ٥٤٣ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٥، ارتفع إلى ٦١٤ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٢.

وتضاعف ثلاث مرات انتشار وسائل منع الحمل الحديثة، من ٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠١٢. وتنخفض بشكل واضح الاحتياجات غير الملباة إلى تنظيم الأسرة، بالرغم من أنها لا تزال عالية. وتستمد تلك النتائج وغيرها من الإصلاحات المؤسسية والأنشطة التنفيذية التي تهدف إلى وضع السكان في محور عملية التنمية. ولذلك، صدرت عدة قوانين ووضعت عدة وثائق استراتيجية موضع التنفيذ.

وتتسم الملامح الديمغرافية لكوت ديفوار بمعدل خصوبة عال، يقدر بـ ٥ أطفال لكل أنثى في عام ٢٠١٢، مع إسهام الفتيات المراهقات بنسبة ١٣ في المائة من ذلك الرقم. ولا يزال معدل نمو السكان بنسبة ٢,٧ في المائة أحد أعلى المعدلات في العالم. كما يظل معدل تسرب الطلاب من المدارس عاليا، لا سيما للفتيات، بسبب الفقر والمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية وآفة حالات الحمل المبكر. وفضلا عن ذلك، أدت الآثار المجتمعة لتغير المناخ والانخفاض الناجم عنه لسقوط الأمطار وإمدادات المياه والغطاء الحرجي إلى المزيد من إفقار السكان وانعدام الأمن الغذائي وتفاقم مشاكل الصحة العامة.

وبغية مواجهة تلك التحديات، تعمل الحكومة الإيفوارية لكي تتمكن من تحقيق التغطية الصحية الشاملة لتوفر للجمهور إمكانية أفضل للحصول على الخدمات الصحية؛ وزيادة فعالية النظام الصحي وتوافره؛ وزيادة حصول الشباب والنساء على خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ ومواصلة البرنامج الوطني البعيد الأثر، المعنون ”حالات الحمل الصفرية في المدارس“، وهو مستمر حاليا.

وتعمل كوت ديفوار بهمة لبناء الأسس لإنجاح بروزها في عام ٢٠٢٠. وستكون إحدى الركائز الهامة المسعى لتحسين العائد الديمغرافي عن طريق توجيه الاستثمارات الاستراتيجية الضرورية من أجل إنشاء اقتصاد قوي ومزدهر. ويشعر بلدي بالسرور من الجهود المستمرة المبذولة بالفعل من جانب المجتمع الدولي، وهو يدعوه إلى زيادة جهوده بهدف تحقيق الأهداف المتفق عليها بشأن المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية في المؤتمرات الدولية الرئيسية والاجتماعات الدولية.

إن إرادتنا المشتركة لبناء عالم أكثر عدلا وإنصافا تتوقف بلا منازع على تعزيز حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، فإن كوت ديفوار ملتزمة باحترام حقوق الأفراد بدون استثناء. ولذلك يؤكد وفد بلدي مجددا على الالتزامات التي قطعها بلدي، على كلا الصعيدين الدولي والإقليمي، وفقا لأحكامنا المؤسسية والتنظيمية، وأولوياتنا للتنمية وعاداتنا وثقافاتنا

ومعتقداتنا. ومن ذلك المنظور، نرحب بتقريري الأمين العام، المعنونين ”متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤“ (A/69/62 و A/69/122).

وبالنظر لاهتمامنا بتحقيق التنمية المستدامة، يجدد بلدي تأكيد التزامه ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ ويحدوه أمل صادق في أن يكمن رفاه البشرية في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد لرم (قطر): يطيب لي في البداية أن أتوجه ببالغ الشكر والتقدير لسعادتكم على عقد هذه المناقشة الهامة، التي تأتي في وقت هام وحاسم وتوفر فرصة إضافية للتعبير عن مواقفنا، لا سيما بعد عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، قبل أسبوعين.

لقد سبق وسلطنا الضوء كمجتمع دولي على أنه، وبالرغم من التقدم والإنجازات التي تحققت وشاهدها عالمنا منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإنمائي، من الواضح أنه لا تزال هناك ثغرات في التنفيذ في شتى مجالات برنامج العمل. ولا تزال العديد من البلدان تواجه صعوبات وتفاوتا اجتماعا واقتصاديا. ولا يزال العديد من الأشخاص يعيشون في الفقر المدقع في بلدان كثيرة من العالم، مما يشكل أيضا تحديا رئيسيا للجهود الإنمائية المبذولة. وفي هذا المقاوم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بأهمية برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يؤكد على أن كفالة حقوق الإنسان وكرامة الفرد شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعالج الكثير من التحديات في إطار شامل ومتكامل. وتولي دولة قطر أهمية بالغة لمسائل التنمية والسكان. فقد بذلت في هذا السياق جهودا حثيثة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها. وتشير التقارير والمؤشرات إلى أنها ستكون قد أنجزت معظم الأهداف الإنمائية للألفية قبل حلول عام ٢٠١٥.

كما وضعت قطر استراتيجية وطنية شاملة للتنمية استنادا إلى رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تحويل قطر بحلول عام ٢٠٣٠ إلى دولة متقدمة وقادرة على الحفاظ على تنميتها وتوفير مستوى معيشة عال للجميع وللأجيال القادمة، حيث تحدد رؤية قطر الوطنية النتائج المستهدفة على المدى البعيد وتوفر إطار تطوير الاستراتيجيات الوطنية وخطط التنفيذ. كما اعتمدت دولة قطر السياسية السكانية في عام ٢٠٠٩، وقد بدأت في تنفيذ هذه السياسية التي تسعى لتحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، مما يتكامل مع الأهداف الإنمائية للألفية ويتماشى مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما يصب ذلك في تيار أهدف التنمية المستدامة والملامح الأساسية لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

ونود مرة أخرى اغتنام فرصة هذه المناقشة لإبداء تحفظنا على بعض القضايا المثيرة للجدل التي شملها التقرير المعني بإطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، التي تجاوزت ما تم الاتفاق عليه في برنامج عمل القاهرة، حيث لا يوجد تعريف متفق عليه، بما في ذلك الميول الجنسي أو الهويات الجنسانية المتنوعة وخدمات الإجهاض والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والتربية الجنسية الشاملة. وعليه، أود إعادة التأكيد على أن أحد أهم مبادئ برنامج عمل القاهرة هو حق الدول السيادي في تنفيذ التوصيات بما يتماشى مع القوانين الوطنية مع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب ووفقا لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي إنجازه. فلنعمل معا حكومات وأفرادا من أجل تحقيق أهدف وغايات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ورفع مستوى نوعية الحياة للجميع عن طريق الأخذ بسياسات وبرامج سكانية وإنمائية مناسبة ترمي إلى اجتثاث الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتنمية

الموارد البشرية وضمان جميع حقوق الإنسان. إننا نتطلع إلى أن تخرج مناقشتنا اليوم بنتائج إيجابية ونتائج ملموسة ومزيد من الإجراءات المتكاملة من خلال التشديد على اتخاذ جميع التدابير من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما ينبغي أن تعطي الأولوية للاهتمام بصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ للمسائل الواردة في برنامج عمل القاهرة، بما في ذلك ما يتعلق بقضايا السكان والمرأة والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

وختاما، نود إعادة التأكيد على أن دولة قطر لن تدخر أي جهد ممكن من أجل مواصلة الوفاء بأحد التزاماتها الرئيسية المتمثلة باحترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما نود أيضا تأكيد التزامنا ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يعد المرجعية الرئيسية لقضايا السكان وسيظل كذلك حتى بعد عام ٢٠١٤ وذلك بما يتماشى مع قوانيننا الوطنية ومع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية وخلفياتنا الثقافية.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لا تزال الهند ملتزمة بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر والاستعراضات اللاحقة. وحققت الهند حالات انخفاض كبيرة من معدلات وفيات الرضع والأمهات نتيجة لأنشطة محددة الهدف لتعزيز خدمات الولادة في المؤسسات، فضلا عن عدد من التدخلات الأخرى المتصلة، على سبيل المثال، بتقديم الأدوية المجانية والتشخيص والتغذية. وبلغت نسبة الولادة في المؤسسات في الوقت الحالي ٨٥ في المائة، وتعمل الحكومة على زيادة توسيع البرنامج.

ويحظى بالأولوية تأمين وتعزيز صحة ورفاه الشباب، لا سيما المراهقين، والنساء والأطفال. وفي الوقت الحالي تأتي سلع وخدمات الصحة الإنجابية، بما في الرعاية الشاملة في حالات الإجهاض، ضمن الخدمات الأساسية الـ ٢٠ للتغطية الصحية الشاملة المقرر أن تقدم مجانا. وعلى جانب تعزيز الالتزام المالي بتقديم الخدمات الصحية، ستواصل الدولة أيضا تغطيتها للنساء البالغ عددهن ١٠٠ مليون اللائي يستخدمن حاليا وسائل منع الحمل وهي ملتزمة أيضا بإضافة المزيد من النساء إلى البرنامج بحلول عام ٢٠٢٠. وإجمالا، ينصب تركيزنا على توسيع الرعاية الصحية لتشمل الجميع، فضلا عن التصدي للتحديات التي تمثلها الملامح الديمغرافية المتغيرة والتحول التدريجي للاهتمام من الأمراض المعدية إلى الأمراض غير المعدية.

وفي مجال التعليم، ينصب تركيزنا حاليا على تحسين نوعية التعليم الثانوي والعالي وتوسيعهما، وتعزيز إنصاف الفتيات والنساء وحصولهن على التعليم وتنمية المهارات لزيادة تأهيلهن للحصول على عمل.

وأطلقنا مؤخرا استراتيجية صحية وطنية للمراهقين، وهي تشمل تقديم المعلومات والمشورة والسلع والخدمات، وتغطي جميع المراهقين في بلدنا البالغ عددهم ٢٥٠ مليون مراهق. وتعيد الاستراتيجية توجيه النهج القائمة من أجل التركيز على تعزيز الصحة المجتمعية والوقاية. وهي تحدد ستة مجالات أولوية هي: الصحة الإنجابية والجنسية والتغذية والصحة العقلية والإصابات والعنف، بما في ذلك العنف المترلي والعنف القائم على نوع الجنس وتعاطي مواد الإدمان والأمراض غير المعدية.

ولا يزال ضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة ومكافحة التمييز والعنف ضد المرأة من بين الأولويات. وقد اعتمدنا أطرا تشريعية وأطر سياسات تمكينية للنهوض بالمرأة وننفذ برامج لزيادة الوعي والتوعية بغية مكافحة أشكال التحيز والقوالب النمطية الاجتماعية. وقد دشنت الحكومة برنامجا جديدا قائما على الحقوق وغير تمييزي يلائم المراهقين، وذلك للتواصل مع المراهقين من السكان الذين يبلغ عددهم ٢٥٠ مليون نسمة.

ونحن نعالج مشكلة العنف ضد المرأة بخطى ثابتة. وتوسع التعديلات التي أُدخلت على القانون الجنائي في العام الماضي بدرجة كبيرة نطاق تعريف الاعتداء الجنسي والتحرش ليشمل أنواعا جديدة من السلوك العنيف مثل الملاحقة خلسة وما إلى ذلك، وهي تهدف إلى زيادة مساءلة الموظفين العموميين. ويهدف قانون التحرش الجنسي بالنساء في مكان العمل (المنع والحظر والانتصاف) الصادر في عام ٢٠١٣ إلى توفير بيئة عمل أكثر أمانا للمرأة. وتكمل تلك التدابير الإطار القائم للتعامل مع جرائم الاتجار بالبشر والعنف المترلي والجرائم الجنسية ضد الأطفال. وفي إطار نهج متعدد القطاعات حيال العنف ضد المرأة، ومتابعة للبيان الذي أدلينا به في جمعية الصحة العالمية السادسة والستين في العام الماضي، عملت حكومة الهند مع ناشطين ذوي خبرة من المجتمع المدني وخبراء في القانون والصحة العقلية ووضعت مبادئ توجيهية وبروتوكولات للرعاية الطبية والقانونية للناجيات من العنف الجنسي.

والهند تعمل بصورة استباقية في تشاطر خبراتها الإنمائية مع البلدان النامية الأخرى، بما في ذلك في مجالات الرعاية الصحية والخدمات الطبية عن بعد. كما أن الهند مصدر رئيسي للأدوية التي لا تحمل علامة تجارية ذات النوعية الجيدة والفعالة من حيث التكلفة، وهي أدوية ذات أهمية حاسمة لاستراتيجيات الصحة العامة في العديد من البلدان النامية.

وتقرير الأمين العام المعنون ”إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤“ (A/69/62) يحدد العديد من التحديات والفرص. وبالنظر إلى أهمية قضايا السكان والتنمية، نتوقع أن يجري التعبير عنها على نحو واف في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب على المجتمع الدولي تعزيز دوره التعاوني والقائم على الدعم المتبادل. فلم يتم بعد الوصول إلى المستويات المثلى على صعيد توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وتقديم المساعدة التقنية والحصول على الأدوية وبناء القدرات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزامنا الراسخ بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمله وبالمضي قدما بجدول أعمال المؤتمر بعد عام ٢٠١٤ للتصدي للتحديات الراهنة على الصعيدين الوطني والعالمي.

السيدة بونغي (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم.

تولي جمهورية الأرجنتين أهمية كبيرة للمناقشة المتعلقة بالسكان في سياق الأبعاد الثلاثة لبرنامج عمل التنمية المستدامة – وهي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ونحن هنا لتجديد وتعميق التزامنا بتنفيذ برنامج عمل القاهرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٥. إن التحديات تتغير والواقع يتطور. ولذلك، فإن سياساتنا ومعاييرنا الاستراتيجية يجب أيضا أن تتطور لكي تظل صالحة. وفي سياق البحث عن سياسات ومعايير جديدة، نعتقد أن الاجتماع الأول للمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في عام ٢٠١٣، كان ذا أهمية خاصة لأنه أتاح لنا التعرف على مدى ما أحرزناه من تقدم على صعيد تنفيذ برنامج عمل القاهرة من خلال السياسات الفنية القائمة على الاستراتيجيات الوطنية. وعملية التغيير المثمرة التي شهدتها بلدان أمريكا اللاتينية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ انعقاد مؤتمر القاهرة في عام ١٩٩٤ تنعكس في السياسات والبرامج والخطط الكثيرة التي وُضعت بهدف تحقيق أعلى المستويات في ما يتعلق بنوعية الحياة لشعوبنا.

ونغتنم هذه الفرصة لنرحب بتقرير الأمين العام المعنون ”إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤“ (A/69/62). وكانت الأرجنتين أحد البلدان التي أسهمت في الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن مؤتمر القاهرة بعد عام ٢٠١٤، والتي توفر معلومات حسنة التوقيت لتقييم التقدم الكبير الذي تحقق والتحديات التي لا تزال قائمة

في تنفيذ البرنامج. ونؤكد أن حقوق الإنسان والمساواة يكمنان في صميم النهج التحليلي الذي يستند إليه التقرير، ونحن نتفق على أن الأساس للتنمية المستدامة يتمثل في الاستثمار في حقوق الإنسان الفردية وبناء القدرات واحترام كرامة الجميع دون أي تمييز وفي جميع مراحل دورة حياة الإنسان.

وتظهر الإجراءات التي نفذتها دولة الأرجنتين منذ عام ٢٠٠٣ أننا نتماشى بالكامل مع أهداف برنامج العمل. وفي بعض الحالات، حددت حكومة الأرجنتين وحققت أهدافا أكثر صعوبة من تلك المحددة دوليا وأحرزت تقدما كبيرا في صياغة وتنفيذ سياسات عامة في جميع المجالات ذات الأولوية. والإرادة السياسية لجمهورية الأرجنتين وتصميمها على ضمان الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان في كل قرار يتجسدان في فرضية مساعدة الناس على أن يصبحوا عوامل للتغيير.

ومن بين الإنجازات التي حققتها جمهورية الأرجنتين في هذا الصدد، نود أن نشير، أولا، إلى قانون الهجرة الصادر في عام ٢٠٠٤ والذي مثل نقلة نوعية في سياسة الهجرة الأرجنتينية، بترسيخه للحق في الهجرة، وليس الهجرة بلا عودة، فضلا عن كفالة حصول المهاجرين على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

ثانيا، يكفل البرنامج الوطني المتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، الذي أنشئ بموجب القانون في عام ٢٠٠٢، حصول الجميع على الخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وبالتالي فإنه يسد الثغرات في إمكانية الحصول على الرعاية وجودتها. وهو يشجع اتخاذ القرارات دون تمييز أو إكراه أو عنف، ومن ثم فإنه يمكن المرأة من المشاركة في صنع القرار، بما في ذلك بشأن تنظيم الأسرة، ويساعد في خفض معدلات اعتلال ووفيات الأمهات والأطفال وفي منع حالات الحمل غير المرغوب فيه وتعزيز الصحة الجنسية للمراهقين.

ثالثا، يكفل القانون رقم ٢٦١٥٠ (٢٠٠٦) بشأن التربية الجنسية الشاملة حق جميع الأطفال والمراهقين في الحصول على خدمات شاملة في مجال الصحة الجنسية ويقتضي القيام بعمل منهجي بخصوص التربية الجنسية في جميع مراحل نظام التعليم العام.

رابعا، تؤثر السياسة الاجتماعية الشاملة التي تستند إليها مبادرة علاوة الأطفال الشاملة لعام ٢٠٠٩ بشكل إيجابي على التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين، وهي تعود بفائدة مباشرة على الفئات السكانية الضعيفة اجتماعيا. وما ورد أعلاه ليس سوى أمثلة قليلة.

أخيرا، نود أن نشير إلى اعتماد القانون رقم ٢٦٨٦٢ (٢٠١٣) بشأن الإنجاب بمساعدة طبية، والذي يكفل الاستفادة الكاملة من تلك الممارسات ويلزم برامج الحماية الاجتماعية العامة والخاصة، وكذلك الرعاية الطبية المدفوعة مسبقا، بتغطية المصاريف.

ونحن ندرك التحديات التي ما زالت قائمة على صعيد تحسين نوعية الحياة لشعوبنا وضرورة كفالة معاملة الجميع معاملة متساوية وعادلة. وتظهر نتائج الاستعراض الذي أجرته الأمم المتحدة أنه على الرغم من التقدم الهام المحرز في الحد من الفقر وتحسين النمو الاقتصادي منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، لا تزال بلدان كثيرة تواجه مشاكل في الوفاء بالاحتياجات الأساسية – توفير العمل اللائق والعمالة الكاملة وفرص الحصول على الحماية الاجتماعية. والمكاسب التي تحققت تدفعنا إلى تجديد الالتزام بمواصلة عملنا بشأن المسائل المعلقة. وعلى الصعيد الإقليمي، نحن نعتمد على توافق آراء مونتفيديو بوصفه إطارا للتقدم الوطني، استنادا إلى نموذج الإنصاف والإدماج والمساواة وإلى نهج محوره البشر حيال الحقوق والأسرة والمجتمع المحلي.

ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بتنفيذ برنامج العمل، مع مراعاة الاستعراض الإقليمي وتوصياته لما بعد عام ٢٠١٤.

ونحن نفهم أن ذلك المنظور ينطوي على عناصر لا غنى عنها من أجل التنمية المستدامة، وينبغي أن يدرج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، استنادا إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

لقد قررت الأرجنتين أن تواصل تجسيد نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي يشكل أساس دولة نشطة وملتزمة بتحسين واقعنا في البحث عن حلول تتسم بالانفتاح والشفافية والديمقراطية.

السيدة كيرنان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الولايات المتحدة وأن أشارك الدول الأعضاء الأخرى ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني في تجديد دعمنا الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي اعتمد في القاهرة قبل قرابة ٢٠ عاماً هذا اليوم.

واسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإشادة بالعمل الذي مهد للدورة الاستثنائية واستندنا إليه في مناقشاتنا. أود أن أشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان، والأمانة العامة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ وشعبة السكان بالأمم المتحدة لما قدموه من مساهمات. لقد غيّر مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤ المناقشات العالمية، ملقياً الضوء على ما سيتضح بصورة لا لبس فيها مع مرور كل سنة، ألا وهو أن حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والصحة والتنمية العالميتين يجب أن تسير جنباً إلى جنب. وتبقى أهداف القاهرة أساس عملنا من أجل تعزيز الصحة والحقوق الإنجابية وتمكين النساء والشباب. وكما أشار وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، إن المجتمعات التي تكون النساء والفتيات فيها آمنات، وبمقدر المرأة ممارسة حقوقها لتمضي بمجتمعاتها المحلية إلى الأمام – تلك المجتمعات تكون أكثر رخاء وأكثر استقراراً، ليس بشكل عارض بل بشكل دائم.

وقد بذل المجتمع الدولي خطوات مثيرة للإعجاب، لا سيما في مجالات التعليم وفي الحد من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، ولكنّ التقدم المحرز كان متفاوتاً ولم يشمل الكثير من الفئات. ووفقاً لاستعراض العمليات والتقرير المفهرس المعدّ بشأن مناقشاتنا بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، فإن العديد من البلدان تتفق على أن تلك الثغرات تتطلب اهتماماً عاجلاً. ومن أجل جعل الصحة الإنجابية واحترام الحقوق الإنجابية حقيقة واقعة للجميع، يجب أن تصل الخدمات الصحية للأشخاص الذين لا يزالون يفتقرون إليها، بما في ذلك كثير من النساء والشباب ومن يجدون أنفسهم عالقين في خضم الصراعات والأزمات. ويجب أيضاً أن ندافع عن كل فرد، بغض النظر عن الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية، ونحمي حقوق الأفراد في تحديد خياراتهم المتعلقة بالحياة الجنسية والإنجابية، وأن نتيح هذه الخيارات بمنأى عن الإكراه والتمييز والعنف.

ويجب أن نفعل المزيد من أجل تمكين الشباب. إن أكثر من ٤٠ في المائة من سكان العالم هم دون الخامسة والعشرين. وستكون للخيارات التي سيقومون بها آثار عميقة على أنفسهم وعلى العالم. ويجب على كثيرين أن يغامروا بركوب الصعاب. إذ أن هناك أكثر من مليونين من المراهقين، على سبيل المثال، مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. وهناك ثلاثة ملايين فتاة يتعرضن في كل سنة لتشويه الأعضاء التناسلية أو بترها، وستعاني العديد منهن من نتائج صحية مدى الحياة نتيجة لذلك. وعلى الرغم من الالتزام شبه العالمي بالقضاء على الزواج المبكر والزواج القسري، ستتزوج واحدة من كل ثلاثة فتيات في البلدان النامية قبل أن تبلغ ١٨ عاماً. وستضع أكثر من ١٥ مليون فتاة صغيرة مواليدهن في كل عام. يمكن لحالات الحمل المبكر هذه أن تؤدي إلى الوفاة، أو تسبب إعاقة مدى الحياة، وتقلل الفرص وتُبدد الأمل. ولا تكمل العديد من الأمهات

الشابات الدراسة. وربما تضيع إلى الأبد فرصتهن في التعلم وكسب ما يكفي لانتشال أسرهن ومجتمعاتهن المحلية من الفقر.

ويجب أن نتخذ المزيد من الخطوات الملموسة والحاسمة للوصول إلى هدفنا المتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات. ويجب علينا إنهاء آفة العنف القائم على نوع الجنس، سواء في زمن السلم أو في زمن الحرب. ويجب علينا إنهاء إفلات الجناة من العقاب، وتوفير الخدمات للضحايا، وأن نمنع انتهاكات حقوق الإنسان من هذا القبيل، لا أن نوقع العقاب عليها فقط. كما أن إدماج خدمات الصحة الجنسية والإنجابية هو من الأولويات. إن توفير الرعاية الصحية للأمهات، ووسائل منع الحمل، والعلاج والوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، في شكل مجموعة متكاملة، ليس مجرد مسألة توفير وسائل الراحة بل هي مسألة حياة أو موت. ونحن نعلم أن تقديم خدمات تنظيم الأسرة إلى جميع من يرغبون فيها قد يحول دون وقوع ما يقرب من ثلث الوفيات النفاسية التي تقدّر بحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ كل عام.

وأخيراً، يجب أن تبقى أنظار العالم منصبّة على تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤. لقد أكد عقدان من الزمن منذ مؤتمر القاهرة بأن الحكومات قد اختارت الطريق الصحيح، ويجب علينا أن نواصل المضي قدماً. وتتيح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة للمجتمع الدولي للاجتماع حول مجموعة جديدة من الأهداف الإنمائية للسنوات الخمس عشرة المقبلة، وتدعم الولايات المتحدة ذلك. ونحن نؤيد تماماً هدفاً مكرساً لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. إن التسليم بهذا المطمح يمكن أن يكون أحد الأهداف التحويلية التي يمكن أن نضعها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

كانت الدورة الاستثنائية فرصة للجميع من أجل إعادة تأكيد الدعم لجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وضمان أن نواصل التصدي لهذه القضايا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة، والولايات المتحدة ملتزمة بالقيام بدورها.

السيدة ستينر (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدانمرك وفنلندا وأيسلندا والسويد، وبلدي النرويج. نشعر بالتشجيع إزاء الدعم الهائل والالتزام ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي أعرب عنه قادة العالم في الدورة الاستثنائية بخصوص الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير بشأن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. ونعتقد أن نتائج استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ والدورة الاستثنائية توفران لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أساساً متيناً لاستمرار الجهود الرامية إلى ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

ومن بين العديد من التوصيات الهامة بشأن العمل المقبل في هذا المجال، نود بصفة خاصة أن نشدد على الحاجة إلى الحصول على التربية الجنسية الشاملة. إن الدعم القوي من قادة العالم في الدورة الاستثنائية هو أيضاً رسالة قوية بشأن الحاجة إلى إدراج تعميم الوصول، على سبيل الأولوية، إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي الختام، وفي حين نعيد إعلان التزامنا بالوعود التي قطعت في القاهرة ونرحب بتعزيز الالتزامات والجهود المبذولة حالياً من أجل التنفيذ الكامل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإننا نرى أن الوقت قد حان لتجاوز برنامج عمل القاهرة. لكل شخص الحق في التحرر من التمييز والتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان دون أي تمييز من أي نوع، بما في ذلك التمييز القائم على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية.

وفي الختام، ومن جهة إجرائية، فإن البيان الكامل الذي كان من المقرر إلقاؤه من قبل وزير خارجية النرويج في ٢٢ أيلول/سبتمبر قد قدم إلى نظام PaperSmart.

السيدة رافيلوفا – بوروفيك (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نعرب عن امتناننا لعقد هذه الجلسة العامة لهذا اليوم. ونحن نرى أن برنامج عمل القاهرة لعام ١٩٩٤ لا يزال النقطة المرجعية الرائدة للتعاون فيما بين الدول في مجال السكان والتنمية.

ولا تزال الأولويات والنهج الاستراتيجية المتفق عليها قبل ٢٠ عاما مناسبة تماما وهامة للغاية.

ويولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لاستعراض تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك في سياق الاتفاق على أولويات جديدة بشأن التعاون الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد العالمي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ . ونحن على اقتناع بأنه ينبغي إدراج المسائل السكانية بشكل كاف في أهداف التنمية المستدامة التي يجري وضعها. وفي ذلك السياق، نرى أن التحدي الرئيسي الذي نواجهه يكمن في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية والتعليم والغذاء والمياه والطاقة وفرص العمل. ونحن مقتنعون بأن تركيز الجهود الدولية على الدعوة إلى مفاهيم لا تحظى بالتأييد على الصعيد العالمي أو تتعارض مع القيم الاجتماعية لمجموعات كاملة من البلدان لن يسفر إلا عن نتائج عكسية. وعليه، فإنه لا ينبغي استعراض برنامج العمل بل ينبغي أن يكون بمثابة إطار سياسي في المستقبل، وأن يوفر المبادئ التوجيهية لأعمال الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

ويشكّل إحراز تقدم في مجال التنمية الديمغرافية إحدى أولويات السياسة العامة للدولة في الاتحاد الروسي، بما في ذلك في سياق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام. وكان من بين التحديات الاستراتيجية التي واجهناها التغلب على الأزمة الديمغرافية في مطلع التسعينات من القرن الماضي ودعم الأسرة بصورة شاملة. وكان متوقعا أن تكون الدورة الاستثنائية التي عقدت مؤخرا لاستعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية محفلا مثاليا للنظر على نحو شامل ومفتوح في المسائل السكانية بغية إحراز تقدم في خطة التنمية العالمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ . غير أننا نشعر بالأسف العميق لعدم تمكن الوفد الروسي ووفود ٦٠ بلدا آخر من عرض سيناريوهاتها المتعلقة بالسكان خلال الدورة الاستثنائية. ونأمل ألا يتكرر ذلك في المستقبل. ويمكن للدول الأعضاء مطالعة نص البيان الذي كان مقررا أن يدلي به نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي في الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة على الموقع الشبكي لبعثتنا. ونفهم أن نص البيان سيكون متاحا أيضا على المواقع الشبكية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والجمعية العامة.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن الاتحاد الروسي يرغب في مواصلة الحوار مع جميع شركائنا في مسائل السكان. ونحن مستعدون لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال.

السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الأمين العام على عمله الممتاز وعلى تقريريه الوافيين المعنونين ”إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤“ (A/69/62) و ”المواضيع المتكررة والعناصر الرئيسية التي جرى تحديدها خلال دورات لجنة السكان والتنمية“ (A/69/122).

نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بإجراء تقييم شامل لحالة تنفيذ برنامج العمل باعتباره فرصة حاسمة لتقييم الإنجازات التي تحققت والتحديات المتبقية، فضلا عن تحديد رؤية واضحة للعمل في المستقبل. وقد وفرت الدورة السابعة والأربعون للجنة السكان والتنمية والدورة الاستثنائية التاسعة والعشرون للجمعية العامة بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر، منتديين ملائمين للتداول في ذلك الصدد.

وأود هنا أن أعلّق بإيجاز على حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في بلدي على مدى العشرين

عاما الماضية. لقد أحرزت جورجيا – التي لا تزال تمر بمرحلة انتقال اجتماعي واقتصادي وسياسي – تقدما كبيرا في ما يتعلق ببرنامج العمل. فقد أدرجنا في تشريعاتنا وخططنا الإنمائية الوطنية الأولويات المحددة في خطة عمل القاهرة لعام ٢٠٠٠ في مجالات التنمية السكانية والصحة الإنجابية وتمكين النساء والشباب وحماية السكان المشردين وتهيئة بيئة مواتية للأطفال ذوي الإعاقة والمسنين. وتم توثيق المكاسب التاريخية التي تحققت في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك الانخفاض الكبير في معدلات الوفيات بين الأمهات والرضّع والأطفال دون سن الخامسة، والتي انخفضت جميعا بواقع النصف في الأساس. وانخفضت معدلات الإجهاض أيضا بمعدل النصف من نسبة ٣,٧ في المائة إلى ١,٦ في المائة، في حين حدثت زيادة موازية في معدل شيوع وسائل منع الحمل من ٢٠ إلى ٥٤ في المائة. وأدخلت أيضا برامج فحص سرطان الثدي وعنق الرحم في عام ٢٠٠٥، فيما استمر توفير علاج فيروس نقص المناعة البشرية للجميع منذ عام ٢٠٠٣ .وشرعت جورجيا في تنفيذ برنامجها الرئيسي للرعاية الصحية الشاملة في شباط/فبراير ٢٠١٣ .وبينما كان نصف السكان فقط يتمتعون بتغطية التأمين الصحي العام أو الخاص قبل عامين، فإن جميع مواطني البلد يتمتعون اليوم بمجموعة أساسية من الخدمات الصحية.

وساعد توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية على توفير شبكة ضمان تستطيع أن تعول عليها فئات السكان الضعيفة اجتماعيا، بما في ذلك الأسر الفقيرة والمسنون المتقاعدون والأشخاص المشردون داخليا والأشخاص من ذوي الإعاقة. وفي العام الماضي، زيدت المعاشات التقاعدية والعلاوات الاجتماعية للمسنين بنسبة ٥٠ في المائة و ١٠٠ في المائة على الترتيب مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠١٢.

وأُعطيت أولوية قصوى أيضا لتمكين المرأة في خطتنا الإنمائية الوطنية. وتجاوز تمثيل المرأة في البرلمان الجورجي عتبة العشرة في المائة في عام ٢٠١٢ . وتشغل المرأة مناصب رئيسية وتتولى حقائب وزارية في مجالات العدل والتعليم والشؤون الخارجية، وتتولى قيادة مجلس الأمن القومي ولجنة الانتخابات المركزية في جورجيا. وأصبح التمكين الاقتصادي للمرأة واضحا أيضا منذ عام ١٩٩٤، حيث تشكّل النساء نسبة ٣٠ في المائة من معيلي الأُسر و ٢٠ في المائة من رؤساء مؤسسات الأعمال.

واستنادا إلى تقييم دولي، فقد أُدرجت جورجيا بين البلدان التي حققت نجاحا في مكافحة الاتجار بالبشر، وهو تقدم أحرز تحت قيادة مجلس التنسيق الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر.

وفي سياق الاستجابة للاحتياجات الخاصة للشباب، ونظرا لأهمية الاستثمار في الشباب بهدف تحقيق التنمية المستدامة في البلد، فقد اُعتمدت سياسة وطنية عامة بشأن الشباب في وقت سابق من هذا العام وأُعدت من خلال عملية تشاركية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، استنادا إلى المعارف المستقاة من دراسات استقصائية متعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للشباب وتحليل أحوالهم.

مع ذلك، وبالرغم من تلك الإنجازات، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، ليس في بلدي فحسب، بل في الكثير من أنحاء العالم. وعليه، فإننا نؤيد الطابع الملح للنتائج التي توصل إليها استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، والتي تظهر أنه بالرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي منذ انعقاد المؤتمر، لا يزال الكثيرون مستبعدين ولم يتم الوفاء باحتياجاتهم الأساسية وما زالوا يفتقرون إلى فرص العمل والحماية الاجتماعية والخدمات العامة في مجال الصحة أو التعليم. وتوصل الاستعراض أيضا إلى أنه لا تزال هناك عقبات كبيرة تمنع الكثيرين في جميع أنحاء العالم من التمتع بحقوقهم الإنسانية.

وفي سبيل التصدي للتحديات المتبقية في بلدي، يجري اتخاذ تدابير محددة ترمي إلى كفالة تحقيق النمو الاقتصادي بطريقة

مستدامة وشاملة للجميع، ومن شأنها أن تعود بالنفع على جميع السكان. وقد تم التشديد على ذلك في استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدي لعام ٢٠٢٠، والتي تنص على تحسين التكوين الديمغرافي وتكافؤ الفرص بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، والوفاء بالاحتياجات الخاصة للشباب، وإدماج كبار السن وإشراكهم في المجتمع، وزيادة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحسين جمع وتحليل ونشر واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن بهدف وضع السياسات العامة بطريقة مستنيرة. واتخذ بلدي خطوات تشريعية ومؤسسية عديدة للتصدي للتحديات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك اعتماد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، علاوة على إصدار قانون جديد لمناهضة التمييز.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على ما قاله رئيس وزراء بلدي من على هذه المنبر تحديدا (أنظر A/69/PV.14)، ألا وهو أن بلدي يعتز بمشاطرة المجتمع الدولي التأكيد مجددا على تأييده لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهو على أهبة الاستعداد لمواصلة الإسهام في ذلك الجهد. وكما ورد في محضر المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا المعقود في عام ٢٠١٣ ”الخيارات التمكينية: الأولويات السكانية في القرن الحادي والعشرين“، فإننا نؤيد النهج الذي يتمحور حول حقوق الإنسان لبرنامج العمل لما بعد عام ٢٠١٤ . وعلاوة على ذلك، فقد بينت التجربة بوضوح أنه لا يمكن كفالة إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة وكرامة الفرد وتحقيق الرفاه والتنمية المستدامة لجميع الدول إلا من خلال عملية تخطيط استراتيجي شاملة، تهدف إلى تحقيق نتائج وتقوم على الحقوق والأدلة، وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين ومع التركيز على جودة الخدمات وفرص الوصول إليها في آن معا.

السيد نيكيغوتشي (اليابان) (تكلّم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة، وموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان والموظفين الآخرين الذين أسهموا في نجاح تنظيم هذا الاجتماع. إنه لمن دواعي الشرف لي أن أغتنم هذه الفرصة لاستعراض التطورات التي حدثت منذ عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤، وأن أعرب عن وجهات نظرنا وموقفنا بشأن العالم بعد عام ٢٠١٤.

إن مفتاح معالجة قضايا السكان والتنمية هو بلا شك تمكين المرأة. فالمرأة هي التي تقوم بدور حيوي في دورة حياة الإنسان، منذ الولادة وحتى الشيخوخة. غير أنها أيضاً من الفئات المستضعفة في المجتمع. فهي بحاجة إلى الحصول بشكل كامل على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية فضلاً عن الحق في المعلومات والتعليم. ومن الضروري ضمان حقوقها الأساسية.

كان برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بمثابة المبادئ التوجيهية للمجتمع الدولي بشأن قضايا السكان والتنمية. لقد عزز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القائم على أساس النهج الذي محوره البشر والذي يركز على الأفراد، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، وقد ساهم في تحقيق الأمن البشري، وهو أحد أهم المبادئ التوجيهية لاستراتيجية المساعدة الإنمائية اليابانية.

وتدعم اليابان دعماً كاملاً برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وما فتئت ملتزمة بتنفيذه. وبعد مؤتمر القاهرة مباشرة، أطلقنا مبادرة اليابان للقضايا العالمية بشأن السكان والإيدز – وهي مجموعة برامج على مدى سبع سنوات، بمبلغ يصل إلى ٣ بلايين دولار، من أجل تشجيع تنظيم الأسرة، والتثقيف الصحي والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد تبعتها مختلف مجموعات المساعدة الإضافية التي تركز على الصحة الجنسية والإنجابية، وصحة الأم والطفل، وتمكين المرأة.

وتواصل اليابان تقديم المساهمات. كان النهوض بدور المرأة وسيظل من دعامات المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية. وفي دورة الجمعية العامة في العام الماضي، ألقى رئيس وزراء بلدي، السيد شينزو آبي، الضوء على ”تزايد دور المرأة في الاقتصاد“ (أنظر A/68/PV.12) وتعهد بتنفيذ مساعدات تتجاوز قيمتها ٣ بلايين دولار خلال ثلاث سنوات من شأنها أن تضع المرأة في المركز. وفي إطار هذا التعهد، نظمت اليابان قبل شهر ندوة الجمعية العالمية للمرأة في طوكيو.

ورداً على الأزمة الإنسانية التي حصلت مؤخراً باختطاف فتيات المدارس من قبل جماعة بوكو حرام في نيجيريا، قدمت اليابان منحة للإعانة في حالات الطوارئ تبلغ ٠٠٠ ٨٥٥ دولار إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات أخرى لدعم فتيات المدارس المختطفات وأسرهن والمجتمعات المحلية المتضررة. كما أن اليابان من بين أنشط البلدان في الدعوة الدولية. تأسس اتحاد البرلمانيين الياباني من أجل السكان في عام ١٩٧٤ كأول منظّمة غير حزبية مكرّسة للقضايا السكانية. ومنذ ذلك الحين، بذل كل جهد من أجل الدعوة إلى القضايا السكانية بالتعاون الوثيق مع نظرائه في جميع أنحاء العالم. تؤيد حكومة اليابان أنشطة البرلمانيين الدوليين من خلال الصندوق الاستئماني الياباني المشترك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ونسعى إلى المساهمة أيضاً في المناقشة المثمرة لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. شاركت اليابان في الآونة الأخيرة، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، في تنظيم مناسبة جانبية بعنوان ”نوع الجنس، وفيروس نقص المناعة البشرية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في إطار ما بعد عام ٢٠١٥“ على هامش المؤتمر المعني بالإيدز المعقود في ملبورن، أستراليا.

ونجدد التزامنا بالإسهام في التنفيذ الناجح لإطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بالعالم بعد عام ٢٠١٤، يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون من أجل التغلب على العديد من التحديات المتبقية والناشئة. نواجه اليوم تغيرات ديمغرافية سريعة ومجموعة متزايدة التنوع من الشواغل. في بعض المناطق، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا تزال الدول تظهر معدلات خصوبة عالية. ويعاني الكثير من الشباب من تحديات كالبطالة وسوء التغذية وضعف إمكانية الحصول على الخدمات الصحية. ومن الضروري الاستمرار في تقديم الدعم لمن هم في حاجة إلى الوفاء باحتياجاتهم التي لم تلب، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، فضلاً عن المعلومات والتعليم.

وفي الطرف المقابل، هناك معدلات خصوبة منخفضة بدرجة مقلقة في بعض البلدان في مناطق كشرق آسيا وأوروبا. ويظهر كثير من البلدان الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمناطق الأخرى، بدورها، هذه الاتجاهات. وبالنظر إلى هذه الاتجاهات، فإن العالم آخذ في الشيخوخة. وحتى في منطقة حيث السكان ما زالوا شباباً اليوم، فإن عليهم أن يواجهوا مجتمعاً يشيخ في المستقبل القريب. إن المجتمع الذي يشيخ من دون طول العمر الصحي سيواجه الكثير من المشاكل، بما في ذلك التكاليف المتزايدة للضمان الاجتماعي. وهذا ربما يهدد حتى الاستدامة الاقتصادية العالمية. لذلك فإن البقاء بصحة جيدة حتى ونحن نكبر في السن هو هدف هام. يمكن للمجتمع الذي يشيخ أن يكون نعمة إذا اقترن بصحة ونشاط في طول العمر.

إن نسبة سكاننا الذين كبروا في السن صارت من أعلى المعدلات في العالم؛ وفي الوقت الراهن، واحد من كل أربعة أشخاص في اليابان يزيد عمره عن ٦٥ سنة. وفي حين جرى التخطيط لإصلاحات رئيسية، وسيستمر التخطيط لها، للتعامل مع المسائل المتعلقة بشيخوخة المجتمع، تم تصنيف اليابان في المرتبة الأولى بين البلدان من حيث العمر المتوقع في صحة جيدة

في كل من عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، استناداً إلى دراسة نشرت في مجلة ”لا نسيت“ ’ في عام ٢٠١٢.

إن تحقيق التغطية الصحية الشاملة في اليابان في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٦١ قد أدى بشكل مؤكد دوراً هاماً في تحقيق الصحة وطول العمر المميز للشعب الياباني. تصل التغطية الصحية الشاملة لجميع السكان، بما في ذلك أكثر الفئات ضعفاً والفئات المهمشة، من جميع الأعمار والأجيال. وعن طريق القضاء على أوجه التفاوت في الحصول على الخدمات الصحية الأساسية يمكن أيضا للتغطية الصحية الشاملة أن تسهم في النمو الاقتصادي الشامل.

يجب على العالم بعد عام ٢٠١٤ التعامل مع التحديات والمهام المعقدة والمتنوعة. إن مهام ضمان صحة الأم والطفل، وتمكين النساء والفتيات والشباب، وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وتشجيع ودعم السكان الناشطين اقتصادياً ودعم المجتمع الذي يشيخ – كل ذلك يقع على عاتقنا جميعاً. وقد لا يكون هناك حل سحري، ولكن ينبغي أن يكون ضمان حياة صحية للجميع في جميع الأعمار هو أحد العناصر الرئيسية. وطوال دورة حياتنا، من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ ثم الشيخوخة، تشكّل الصحة والعافية احتياجات بشرية. إن تعزيز التوازن بين العمل والحياة وتهيئة بيئات مراعية للأسرة، بالاقتران مع تنفيذ التدابير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والنظم الصحية المناسبة، كما يتبين من منظار التغطية الصحية الشاملة، ينبغي أن تكون عناصر أساسية في استراتيجيتنا. وتقف اليابان على أهبة الاستعداد لتتشاطر خبرتها وتقدّم مساعدتها في هذا الصدد.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): على مدى العقدين الماضيين، قدّم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية خارطة طريق عالمية لمعالجة قضايا السكان والتنمية. حتى اليوم، ما زالت الأهداف المنصوص عليها في برنامج عمل العام ١٩٩٤ تبدو سارية المفعول ووثيقة الصلة بالظروف والاحتياجات الحالية، على الرغم من أننا بحاجة إلى الابتكار بسبب شيخوخة سكان العالم. وإنني أثني على النهج التطلعي للمؤسسين لهذه الوثيقة الشاملة والمتوازنة.

يمر العالم بمرحلة انتقالية تاريخية في التركيبة السكانية العُمرية، مع آثار أساسية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكانه. ومن أجل الحصول على سكّانٍ أصحّاء ومتعلّمين وينعمون بالرفاهية، يكونون المحرّك والمعزز للتنمية المستدامة، يجب علينا مكافحة الفقر. وهذا يعني أن علينا تمكين الفقراء والمحرومين وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشّة. يتطلّب التصدي للتحديات دعماً للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة من خلال تمكين الجمعيات الوطنية في إطار بيئة دولية تمكّن من ذلك. وللحد من أوجه عدم المساواة، ينبغي للحكومات أن تتخذ المزيد من الخطوات القوية دعماً للتوزيع العادل لمكاسب التنمية. وفي السياق نفسه، ينبغي أن يظلّ توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية جزءاً لا يتجزأ من التدابير الوطنية والدولية لتحقيق القضاء على الفقر.

إن أكثر من نصف سكان إيران تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة. يُنظر إلى هذا الجيل الشاب على أنه يتيح فرصة ذهبية، وهو ذخرٌ لتحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، تصيب الشيخوخة سكّان إيران بسرعة. سيكون لهذه التطورات آثار اقتصادية واجتماعية ملحوظة. إن انكماش جيل الشباب المبتكر، وهو الذي يوفر أفراده الخبرة الكفؤة والطاقة، يعتبر عقبة أمام تأمين القدرة على التكيف وتحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل. وبعد عدة عقود من السياسات الناجحة في التشجيع على خفض معدلات الخصوبة، قررت جمهورية إيران الإسلامية مؤخراً تحويل الاتجاه بهدف الحفاظ على الديناميات السكانية من أجل ضمان مجتمع يحظى بالتمكين والتعليم والازدهار.

لقد كانت جمهورية إيران الإسلامية ناجحة في تحقيق العديد من أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، حتى قبل الآجال المحددة لكل منها. إن الإنجازات التي حققتها إيران في مجالات الحد من معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات الطبية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية قبل الولادة، وتقديم الرعاية والعلاج والوقاية للأشخاص المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كلها لاقت التقدير من الهيئات الدولية المعنية.

ومن منظور أكثر عمومية واستدامة، وعلى مدى العقدين الماضيين منذ اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمله، عملت إيران باستمرار على إتاحة إمكانية الوصول إلى التعليم الشامل لجميع الفتيان والفتيات، حتى في أبعد المناطق النائية من البلد، فضلاً عن التدريب والرعاية الصحية للجميع، ومن دون تمييز. وتتجسّد النتائج على نحو جيد في تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ومع ذلك، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى التدابير الاقتصادية القسرية غير القانونية وغير الإنسانية والجزاءات المفروضة على شعبي ذات الآثار السلبية على تمتعه بحقوق الإنسان الأساسية فضلاً عن أثرها على جدول أعمالنا الإنمائي الوطني، وذلك في انتهاك صارخ لروح ميثاق الأمم المتحدة وتجاهل لمضمون المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. لقد حالت الجزاءات دون وصول الأدوية واللقاحات والمعدات والسلع والتكنولوجيات الضرورية في الوقت المناسب وبالسعر المناسب من أجل توفير خدمات الرعاية الصحية. ويتعين على المجتمع الدولي وقف هذه الأعمال غير المشروعة واللاإنسانية.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريريه المعنونين ”المواضيع المتكررة والعناصر الرئيسية التي جرى تحديدها خلال دورات لجنة السكان والتنمية“ (A/69/122) و”إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤“ (A/69/62). ومع ذلك، أود أن أؤكد على أن استخدام التقارير لمصطلحات وعبارات مثيرة للجدل ولا تحظى بتوافق الآراء بين الأعضاء لن يفيد في تعزيز مناقشاتنا المقبلة بشأن القضايا السكانية، بما في ذلك المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه لا يمكن تحقيق عالم آمن وصحي إلا حين لا تفقد الأمهات حياتهن عند الولادة، وإذا لم يعد الأطفال يُسرَقون من طفولتهم، وحين يجد كل فتى وفتاة المدرسة مفتوحة الأبواب أمامهم ويتمتعون بسهولة الحصول على التعليم والتدريب الجيدين، وخدمات الرعاية الصحية والطعام المغذي.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تقرّ إندونيسيا بالأهمية الكبيرة للدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة بوصفها تتويجاً للأنشطة الصادر بها تكليف من الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٣٤. ونحيط علماً بالنتائج التي خلص إليها الاستعراض العملي، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المعنون ”إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤“ (A/69/62). يبين الاستعراض أنه على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت على مدى ٢٠ عاماً خلال تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن التقدم المحرز في بعض الجوانب الحاسمة كان بطيئاً وغير وافٍ ومجزّأً؛ في حين برزت تحديات وفرص جديدة.

وتعتقد إندونيسيا أن سد الفجوة في تنفيذ برنامج العمل يتطلب التزامات جديدة، وتعاوناً وتضافراً لجهود الحكومات على جميع المستويات، بدعم ومشاركة من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبوصفها إحدى البلدان الرائدة، ظلّت إندونيسيا تنفّذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

طيلة ٢٠ عاماً وهي ملتزمة التزاماً قوياً بتقديم إسهامات حقيقية في تحقيق التقدم المحرز في مختلف مجالات السكان والتنمية. وتشمل إنجازات إندونيسيا الملحوظة الحد من مستوى الفقر من ١٧ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ١١,٤ في المائة عام ٢٠١٣، وذلك بفضل السياسات التي تدعم مصالح الفقراء وتدعم توفير الوظائف والتنمية الريفية.

وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت إندونيسيا تركّز على ما يلي: توسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية، مثل إتاحة التعليم للجميع لمدة ١٢ عاماً والتغطية الشاملة بالرعاية الصحية والتغذية وتنظيم الأسرة؛ والاستثمار في البنية التحتية الأساسية مثل خدمات الصرف الصحي والمياه النظيفة؛ وإشراك المجتمعات المحلية الفقيرة في جهود الحد من الفقر وبناء القدرات لهذا الغرض؛ وإنشاء نظام ضمان اجتماعي للفئات الضعيفة والفقراء؛ والحد من التفاوتات الكبيرة بين المقاطعات وكذلك بين المناطق الحضرية والريفية.

وتدرك إندونيسيا، المعروفة بريادتها على المستوى الدولي في تنظيم الأسرة، الجوانب المتعددة للعلاقة المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية، من خلال التركيز المتغير للأهداف المعلنة في مجال تنظيم الأسرة. ويمكن لهذا أن يتطلب تغيير النموذج من توجه قائم على الأهداف إلى توجه قائم على مفهوم الوفاء بالطلب. ويُنظر إلى الاهتمام المتزايد بنوعية الرعاية بوصفه وسيلة فعالة لمعالجة الطلبات غير الملباة للحصول على معلومات وخدمات في مجال الصحة الإنجابية. وفي هذا الصدد، تتخذ إندونيسيا خطوات بالغة الأهمية، وذلك في المقام الأول من خلال تطوير الموارد البشرية وتحسين البُنى التحتية وإصدار بروتوكولات طبية وتعزيز إدماج خدمات تنظيم الأسرة لتصير جزءا من حزم مزايا التأمين الصحي والاجتماعي الوطني، ومضاعفة ميزانية تنظيم الأسرة ثلاث مرات خلال السنوات الخمس الماضية.

ستصل إندونيسيا إلى المرحلة القصوى من العائد الديمغرافي في الفترة بين عامي ٢٠٢٨-٢٠٣١، وذلك بالنظر إلى إمكانات الشباب البالغ عددهم ٦٥ مليوناً والتي ستساهم في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية على المدى الطويل. وإندونيسيا ملتزمة بإعداد وحماية حقوق الشباب في مجالات الصحة والتعليم والعمالة، فضلاً عن تشجيعهم على الانخراط بنشاط في الأنشطة المجتمعية. وأصبحت مبادرة الحكومة لإدراج الصحة والحقوق الإنجابية للشباب في جداول أعمال السياسات، من خلال البرنامج المعنون ”جيل لديه خطة“، حركة وطنية تضرب بجذورها في القواعد والقيم الأسرية.

يحظى تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وصحة الشباب والأطفال بالاعتراف الكامل بوصفها عناصر أساسية في التنمية الوطنية. ونجحت إندونيسيا، من خلال الجهود اللازمة، في الحد من معدل وفيات الرضع من ٥٧ لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٤ إلى ٣٢ في عام ٢٠١٢. وفي سياق التصدي لمعدل وفيات الأمهات، حسنت الحكومة إمكانية حصول الناس على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك خدمات صحة الأم، وذلك عن طريق توفير رعاية صحية شاملة لجميع الإندونيسيين تدريجيا. وسيغطي نظام التأمين الصحي الاجتماعي الوطني ٨٦ مليون إندونيسي من الفقراء أو المعرضون لخطر الوقوع في براثن الفقر، وستتولى الحكومة دفع الأقساط. ومن المتوقع أن يصبح جميع الإندونيسيين مشمولين بهذه التغطية بحلول عام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، ما برحت إندونيسيا تزيد مخصصات الضمان الاجتماعي في الميزانية الوطنية.

تواجه إندونيسيا، بوصفها بلداً أرخبيليا، مخاطر التعرض للآثار السلبية لتغير المناخ. وما زلنا نمارس دورنا في التوعية، ولا سيما للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الساحلية والزراعية، بهدف الحد من التعرض للتغير المناخ الكارثي. كما نسعى جاهدين إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة تصل إلى ٢٦ في المائة. وزادت هذه الجهود من فهم العلاقة بين الديناميات السكانية وتغير المناخ وأدت إلى تحسين

قدرات الحكومات المحلية على الاضطلاع بأنشطة للتخفيف من الآثار وتطوير نظم للإنذار المبكر.

تأتي هذه الدورة الاستثنائية في وقتها المناسب حقا، حيث أنها تكفل أن نتعلم من الدروس المستخلصة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأن يكون برنامج العمل شاملا وذا صلة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970) واعتماد الجمعية العامة للأهداف المقترحة في أيلول/سبتمبر من هذا العام خلال دورتها الثامنة والستين (القرار ٦٨/٣٠٩). وستوفر عملية ما بعد عام ٢٠١٥ أيضاً فرصاً للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية للتصدي للتحديات الجديدة والناشئة بما يضمن عدم التخلي عن أحد، استناداً إلى مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

وتود إندونيسيا أن تؤكد على أن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ينبغي أن يسترشد بمبادئ برنامج العمل، بما في ذلك احترام القوانين وأولويات التنمية الوطنية، فضلاً عن القيم الدينية والثقافية والتنوع. كما نودّ التأكيد على أنه من أجل النجاح في معالجة الثغرات المتبقية في برنامج العمل، يجب الحفاظ على التوازن العام. ففرض أولويات بلد ما أو منظومة قيمه على بلد آخر أمر غير مقبول ويمكن أن يهدد توافق الآراء الذي تحقق بشق الأنفس في عام ١٩٩٤ في القاهرة.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد التزامنا القوي ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومواصلة تنفيذه بعد عام ٢٠١٤. وتقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد للمساهمة بشكل بنّاء في العمليات الحكومية الدولية القادمة.

السيد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد وترؤس هذه الجلسة في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونتعهد بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لنكفل ألا نتراجع وأن ننجح بدلاً من ذلك في توطيد المكاسب التي حققناها خلال عقدين من الزمن منذ مؤتمر القاهرة في سياق تنفيذ برنامج العمل بعد عام ٢٠١٤.

تشيد بابوا غينيا الجديدة بالعمل الممتاز الذي أُنجز، على النحو المبين في نطاق وعمق تقرير لجنة السكان والتنمية في دورتها السابعة والأربعين (E/2014/25-E/CN.9/2014/7) والمواضيع والعناصر الرئيسية الواردة فيه.

إن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية منهاج عمل ذو رؤية لا يمكن المغالاة في أهميته ووجاهته اليوم. وبالتالي، تؤيد بابوا غينيا الجديدة تماماً برنامج العمل نفسه وتجدد الالتزام به وبمبادئه وأهدافه الأساسية المتمثلة في تثبيت عدد سكان العالم وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المتسمة بالمسؤولية والاستدامة وحماية البيئة ليتسنى تحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة.

ويرى بلدي، بابوا غينيا الجديدة، أن التركيز على إدارة السكان وتثبيت عددهم بشكل يتمحور حول الإنسان يمثل حجر زاوية لخريطة الطريق الإنمائية. ويتطلب ذلك أن يتولى الأفراد، ولا سيما النساء والفتيات، أدوارا قيادية وأن يتحملوا المسؤولية الكاملة عن تحسين سبل عيشهم من خلال اتخاذ تدابير مناسبة. ويشكل ذلك الآن جزءاً لا يتجزأ من خريطة طريق تنميتنا الوطنية المستدامة، المعروفة باسم ”رؤية عام ٢٠٥٠“، وغيرها من الأطر الفرعية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المسؤولة لعام ٢٠١٤.

ولا بد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي يُنظر فيها الآن أن تكفل إدماج النتائج الهامة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إدماجا كافيا في المجموعة الجديدة لأهداف التنمية المستدامة. وإذا أريد أن يكون للجنس البشري مستقبل

مستدام، فيتعين تحقيق تراجع عاجل في القوى المحركة للنمو السكاني، والفقر، والتدهور البيئي، وعدم المساواة على جميع المستويات، ولكن يجب القيام بذلك على نحو يكفل تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية. ويجب أن نتنبّه حيال أن البيئة الطبيعية يمكنها أن توفر بما فيه الكفاية لتلبية الاحتياجات البشرية، وإنما ليس لجشع الإنسان.

ونحث أيضا على أن يكون هناك التزام شديد وملكية قوية من جانب القادة وجميع أصحاب المصلحة بغية التعجيل بالعمل الإيجابي – بما في ذلك عن طريق التعليم، والدعوة، والسياسة العامة، والتشريعات، وإنفاذ القوانين على جميع الصعد – من أجل تعزيز المساواة، وتمكين المرأة وحقوقها الإنسانية، وأيضا من أجل كفالة الرفض المطلق لجميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات. هذه هي الشروط الأساسية ليس لتحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فحسب، بل وأيضا لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي سنعتمدها في أيلول/سبتمبر المقبل.

إن حكومتي تثمّن نساءنا وفتياتنا، اللواتي يشكلن نصف عدد السكان في بلدنا، باعتبارهن شريكات على قدم المساواة في تحقيق التنمية. ونحن نعمل لكفالة أن يظل التمكين والمساواة في المجال الجنساني يشكلان حجر الزاوية لتنميتنا المستدامة الموثوق بها. وإظهارا لهذا الالتزام، خصصت بابوا غينيا الجديدة مبلغ ١٠ ملايين دولار هذا العام لمختلف المبادرات، بما في ذلك إقامة شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بغرض توفير ٤٠ ٠٠٠ وسيلة لمنع الحمل تُغرس تحت الجلد كتدبير تدخّلي هام لصحة النساء والفتيات في سن الإنجاب. وسيتم رفع هذا المبلغ إلى ٢٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٥. ونحن نقيم أيضا شراكة مع شركائنا في التنمية من خلال الاستثمار في الارتقاء بالمهارات الحيوية للقابلات، إضافة إلى تحسين نظامنا للإحالة الصحية من أجل معالجة المشاكل الناجمة عن الولادات المعقدة.

وتساعد حكومتنا في الرأسمال التأسيسي لأول مصرف وطني للمرأة، وفي توفير برامج القروض الصغيرة، بغية إشراك أبناء شعبنا في العمل على المستوى الشعبي، وتمكينهم من أن يصبحوا المالكين لرفاهيتهم والعاملين على تحقيقها في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، نحن نعطي الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في خطوة لدفع التنمية قدما. علاوة على ذلك، تعمل بابوا غينيا الجديدة أيضا من أجل وضع استراتيجية وطنية لتطوير أعمالنا الإحصائية، ترمي إلى توفير خارطة طريق لاستمرار تحسين أساليبنا لجمع المعلومات الإحصائية وتحديثها وإدارتها لصالح تطوير عملية صنع القرار. وذلك يشمل الشروع في نظام بطاقة الهوية الوطنية بالاستدلال الأحيائي، في سبيل تسجيل المعلومات السكانية عن مواطنينا وحفظها.

وتدرك بابوا غينيا الجديدة أن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية هما عاملان أساسيان للتمتع بالصحة الجيدة والرفاه، لا سيما بالنسبة إلى نسائنا ومراهقاتنا، وعلى الأخص الفتيات، وهما بالتالي يتصفان بالأهمية لبناء أمتنا. ويجب علينا، نحن الدول الأعضاء، والأمم المتحدة مجتمعة، كفالة أن تحصل كل امرأة طوال حياتها على مجموعة شاملة ومتكاملة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ذات الجودة العالية، بما في ذلك الأشكال الحديثة لمنع الحمل والتربية الجنسية العصرية، بغية توفير الاحترام والحماية الكاملين للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وأخيرا، على الصعيد الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، ووفقا لإعلان حقوق الإنسان الذي أصدره قادة منطقة المحيط الهادئ، نحرز تقدما إيجابيا في تعزيز الإرادة السياسية والجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والحقوق الإنسانية للمرأة، بما في ذلك عن طريق التأكيد على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ونحن ندرك أن حرمان المرأة من الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية يطيل أمد عدم المساواة بين

الجنسين، ويؤدي إلى تفاقم الفقر، ويكثّف الأشكال المتقاطعة للتمييز الذي تواجهه النساء والفتيات. وإننا نخطو خطوات مدروسة في منطقتنا لتمكين نسائنا من الاستقلال الذاتي المتزايد في المسائل المتعلقة بصحتهن والحقوق الجنسية والإنجابية، بعيدا عن الإكراه والتمييز والعنف. وما زال يتعين القيام بأكثر من ذلك بكثير، ولكننا ماضون في الاتجاه الصحيح. ونحن نلتزم بالعمل مع شركائنا في التنمية على تحقيق هذه المسألة الإنمائية الهامة، وفقا لشروطنا نحن.

السيدة دواير (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة للإدلاء بالبيان الذي كنا أزمعنا الأدلاء به في الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة، التي انعقدت بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر. إن أيرلندا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في تلك المناسبة (انظر A/S-29/PV.1).

بادئ ذي بدء، تود أيرلندا أن تعرب عن تقديرنا للأمين العام، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمات الأخرى المعنية بتزويدنا بالتقارير ذات الصلة. ونحن نقدّر تقديرا خاصا الحجم الكبير والطابع التشاركي لتلك التقارير، ونعتبر أنها توفر أساسا قويا للمناقشات التي نجريها، لا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

قبل عشرين عاما، توصل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى توافق عالمي في الآراء على أن الاعتراف بحقوق الإنسان والوفاء بها يجب أن يكونا محور أي خطة للتنمية. وفيما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، من الواضح أنه تم أحراز قدر كبير من التقدم. ومع ذلك، التقارير المعروضة علينا تسلط الضوء أيضا على حقيقة أن التقدم الكلّي غالبا ما يخفي أعمالا كبيرة لم تنته، خاصة عندما يتعلق الأمر بتمكين المرأة، والحصول على الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.

إن التقارير تردد الاستنتاجات المستخلصة من المنتديات الأخرى ومفادها أن أوجه عدم المساواة، سواء بين البلدان أو داخلها، لا تزال قائمة بعناد. فأولئك الذين أُهملوا جرّاء عدم المساواة والتمييز، ولا سيما النساء والفتيات، يجب إعطاؤهم الآن أولويتنا المطلقة. وتسلط التقارير الضوء أيضا على التحديات الجديدة التي يجب أن نتصدى لها، بما في ذلك تغير المناخ، والهجرة، والتحضر، والنسب المئوية المتزايدة بين أفواج الصغار والكبار في مجتمعاتنا.

ولا تزال أيرلندا ملتزمة التزاما تاما بتأدية دورنا في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ففي العام الماضي، أطلقنا أحدث سياسة لأيرلندا في مجال التنمية الدولية، وهي تلزمنا من جديد بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أعمالنا. وتشمل هذه السياسة أيضا التزاما صريحا ببرنامج عمل القاهرة، من خلال دعم الجهود الآيلة إلى الحد من وفيات الأمهات أثناء النفاس، والرضّع، وتعزيز حصول الجميع على الرعاية الصحية الإنجابية، بما في ذلك الرعاية السابقة للولادات، وتوفير الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة بهدف كفالة الأمومة الآمنة، مع السماح للمرأة بالتحكم في خصوبتها.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول بوضوح إنّ أيرلندا تؤكد من جديد دعمنا القوي لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فبعد مرور عشرين عاما على برنامج عمل القاهرة، نحن نقف أمام مفترق طرق حاسم. وبينما نستعد لوضع الصيغة النهائية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن المبادئ والأهداف والالتزامات غير المنفّذة من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومنهاج عمل بيجين، يجب ببساطة أن تكون محور خطة التنمية في السنوات المقبلة.

السيد نيفالوروا (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد فيجي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة،

وتوفير الفرصة للأعضاء كي يناقشوا الإجراءات التي يقتضيها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

بادئ ذي بدء، ترحب فيجي بالموضوع ذي الأولوية لهذا العام. إنه الموضوع الأكثر ملاءمة، بينما نبني الآن على التقدم الهام المحرز، ليس باتجاه الاتفاق على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فحسب، ولكن الأهم من ذلك باتجاه كفالة تنفيذها تنفيذا فعالا.

وبينما نجتمع هنا بعد ٢٠ عاما على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نستذكر توافق الآراء العالمي على اندماج الجوانب المتنوعة للسكان والتنمية وحقوق الإنسان. ويتجلى التزام فيجي بتوافق الآراء العالمي هذا، فضلا عن الاستعراضات اللاحقة له، في سياساتنا وبرامجنا المتطورة التي سجلت تقدما كبيرا في العقدين الأخيرين.

وعلى الرغم من أن فيجي تبلي بلاء حسنا مع تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ما زال يتعين القيام بما هو أكثر من ذلك. إن فيجي دولة جزرية صغيرة نامية تتألف مما يزيد على ٣٠٠ جزيرة، وهي ذات كثافة سكانية تتركز في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، بينما يتفرق بعضهم بين الجزر النائية الخارجية. وثمة مجموعة من التحديات الوجودية الإضافية التي تواجهها نتيجة جوانب ضعفها أمام تغير المناخ، والكوارث الطبيعية المتكررة، والتدهور البيئي، والتي تشكل صعوبة لفيجي في معالجة جميع المسائل الأساسية المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

إن تزامن هذه الحالات الصارخة في دولة جزرية صغيرة نامية يجلب معه تحديات فريدة من نوعها في مجال صياغة السياسات وتنفيذ حلول التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. وتوافر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإمكانية الحصول عليها هما عنصران رئيسيان من عناصر الحلول، لا سيما في تلبية الاحتياجات الخاصة لأشد الفئات ضعفا.

ودستور فيجي لعام ٢٠١٣ يشمل مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في الصحة، وحق كل شخص بالحصول تصاعديا على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية الإنجابية.

وتنوّه فيجي أيضا بأهمية التصدي لأوجه عدم المساواة، وتمكين النساء والفتيات في بيئة من التنمية المنصفة والمستدامة. وعشية اليوم الدولي للمرأة هذا العام، أطلقت فيجي سياستها الوطنية للمسائل الجنسانية، وهي وثيقتنا التوجيهية لإدماج المسائل الجنسانية في جميع القطاعات، وفي جميع مجالات الحياة الوطنية. وتلتزم حكومة فيجي بزيادة مشاركة المرأة والشباب في صنع القرار وفي العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على جميع المستويات. ونعتقد أن ذلك سيكون أكثر أهمية بينما نتطلع إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وهذا الوقت مناسب لوفدنا كي يؤكد على أهمية البيانات أثناء التخطيط للتنمية. وقد لاحظ وفد بلدي في تقارير الأمم المتحدة ووثائقها أن البيانات الإحصائية التي ترد من منطقتنا في جزر المحيط الهادئ غير مكتملة، أو غالبا ما تكون مسجّلة بأنها مفقودة. ونود أن نشدد على أهمية توفير البيانات في الوقت المناسب، وأن يكون تصنيفها ملائما، ويمكن التحقق منها، من أجل تصميم البرامج والخطط الإنمائية التي تستند إلى أدلة. والمطلوب على نحو عاجل تخصيص الموارد الكافية لهذا الغرض، ونحن نحث على العمل التعاوني بين الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وغيرها من أصحاب المصلحة بغية كفالة القدرة اللازمة على التكامل الفعّال للبيانات السكانية المصنّفة التي تم التحقق منها بشأن منطقتنا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر التزام فيجي الراسخ بمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومعالجة المجالات ذات الأولوية، خاصة حيثما وجد الاستعراض العالمي ثغرات في التنفيذ، أو وجدت تحليلاتنا

الوطنية أن هناك احتياجات أكبر. وبغية كفالة اتباع نهج قوي للتنفيذ، ندرك أن الشراكات التي يدعم بعضها بعضا ذات أهمية حاسمة. ويجب علينا حشد الموارد المخصصة من جميع المصادر المتاحة، ومن الشركاء الذين يتضح أن تعاونهم لم يبلغ المستوى الأمثل حتى الآن.

ومن الضروري أن تكون الجهود الوطنية مكرسة لسد الثغرات في التنفيذ، والنهوض بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكفالة إدراج مسائل هذا المؤتمر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى الحكومات ووكالات الأمم المتحدة الرائدة أن تضعها في مرتبة عالية على جداول أعمالها إذا أردنا الحفاظ على كوكب مستدام للأجيال المقبلة.

السيدة نامغيل (بوتان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، وعلى إتاحة الفرصة لوفد بلدي كي نتبادل خبراتنا، فضلا عن التحديات التي واجهناها في تنفيذ برنامج العمل.

إن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية قد أوجد تحولا هاما في النهج الذي نتبعه، إذ وضع الإنسان في صميم السياسات المتعلقة بالسكان والتنمية. وهو ركّز اهتمامنا أيضا على المسائل ذات الصلة، بما في ذلك النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتمكين المرأة، والتحضر، والتعليم، والتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، وكما برز في تقريرَي الأمين العام (A/69/62 و A/69/122)، أُحرزت مكاسب هامة في مجالات السكان، والصحة، والعمر المتوقع، وحماية حقوق الإنسان، ويُقدّر بأنه تم انتشال بلايين انسأن من براثن الفقر المدقع. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

وفي منطقتي بالذات، يكشف التحليل المفصّل الذي أجرته الأمم المتحدة أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة تعترض تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولئن كان من دواعي الاطمئنان أن برنامج العمل قد جرى تمديد تنفيذه إلى ما بعد عام ٢٠١٤، وأن عملية الاستعراض هذه سوف ترسم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن العديد من التحديات تتطلب اهتماما عاجلا إذا أريدَت الاستدامة لما تحقق من تقدم وإنجازات منذ مؤتمر قمة القاهرة.

وقد أكد الأمين العام باقتدار تحديات عدم الإنصاف والاستدامة في تقريره، كما يلي:

> ”والتحدي المشترك الأعظم الماثل أمامنا هو أن إنجازاتنا، التي تدل عليها الزيادة غير المسبوقة في الاستهلاك البشري وفي استخراج الموارد من باطن الأرض، تزداد تفاوتا من حيث توزيعها، مما يهدد التنمية الشاملة للجميع ويعرض للخطر بيئتنا ومستقبلنا المشترك.“ (A/69/62، الصفحة ٢)

وفي هذا السياق، تلتزم حكومتي بكفالة أن تكون التنمية شاملة ومستدامة على حد سواء. وتلتزم بوتان بأن تُبقي على تعادل الأثر الكربوني حتى ونحن نسعى جاهدين للتغلب على الفقر المتعدد الأبعاد، ولتلبية الاحتياجات الخاصة لأشد الفئات ضعفا. واستمرار الدعم والتعاون من شركائنا في التنمية، وبخاصة في مجال بناء بنيتنا التحتية اللازمة وقدراتنا الإنتاجية، سيكون أمرا حاسما لنجاح أعمالنا.

وتشهد بوتان تغيّرا ديمغرافيا سريعا. فمع وجود حوالى ٦٥ في المائة من السكان في الفئة العمرية ٢٥ وأقل، يكون العائد الديمغرافي المحتمل في ذروته. لذلك، إن الحصول على التعليم والتدريب المهني الجيّدين اللذين يلبيان متطلبات عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدنا يتصف بأولوية رئيسية. وما فتئت الحكومة تعمل بصورة متزايدة على إشراك القطاع الخاص، بغية تهيئة فرص العمل اللازمة. وتنمية المهارات، وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي جزء من جهودنا الرامية إلى تعزيز فرص العمل للشباب.

إن التوسع الحضري السريع بسبب الهجرة من الريف إلى الحضر قد ثبت أنه يشكل تحديا متزايد التعقيد لبوتان. فمع وجود ٦٠ في المائة من سكاننا في المناطق الريفية، سوف تتكثف حتما وتيرة التحضر في المستقبل القريب، وتفوق قدرتنا الحالية على توفير البنية الأساسية والخدمات العامة الضرورية لسكان الحضر. وثمة أبعاد جديدة للتحديات الإنمائية التي نواجهها، تتمثل في كفالة الحصول على الأراضي، والإسكان، والمياه، وخدمات الصرف الصحي وإدارة النفايات، وسبل المعيشة، خاصة للفقراء من الحضر.

أمّا المساواة بين الجنسين، والإنصاف، وتمكين المرأة، فهي أمور يجب الاستمرار في إيلائها أولوية قصوى إذا أردنا تحقيق الإمكانات الكاملة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي هذا الصدد، تواصل بوتان تعزيز حقوق المرأة، وتيسير مشاركتها الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي العمليتين السياسية وصنع القرار. والخطة الخمسية الحالية – الحادية عشرة – تعطي أولوية عليا لعمليات الرصد وتوليد البيانات القائمة على نوع الجنس، فضلا عن التدخلات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال الحكم المحلي. وسوف تعمل على سد الفجوات الظاهرة بين الجنسين في مجالات التعليم، والعمالة، والتمثيل السياسي، والعنف ضد المرأة.

ونلاحظ أيضا الدور القوي الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في تحقيق جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ونرحب به. وقد اتخذنا تدابير ملموسة لتشجيعه على المشاركة في ذلك. وبينما كانت لدينا قلّة فحسب من منظمات المجتمع المدني في عام ١٩٩٤، أصبح لبوتان ٣٨ منظمة مسجلة الآن، تتألف من ٢٩ منظمة ذات منفعة عامة، و ٩ منظمات ذات منفعة متبادلة. وأغتنم هذه الفرصة لأنوّه بالدعم الذي نتلقاه من جميع شركائنا في التنمية، وبالجهود التي يبذلها كلٌ من صندوق الأمم المتحدة للسكان ولجنة السكان والتنمية، لأجل تحقيق أهداف برنامج العمل وغاياته.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن بوتان لا تزال حازمة في التزامها ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبمواصلة إدراج جميع جوانبه في عملية التخطيط الوطني. ويحدونا الأمل في أن يحظى تجديد الالتزام السياسي ببرنامج العمل بدعم التزام قوي من شركائنا الإنمائيين لتقديم المساعدة المالية والتقنية الضرورية لتحقيق غاياته وأهدافه كاملة. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل على كفالة أن يظل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يحظى بأولوية عالية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب نيوزيلندا بالدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين لاستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونشكركم بشكل خاص، السيد الرئيس، على توفير هذه المناسبة للتأكد من أن أولئك الذين لم تسنح لهم الفرصة للتكلم بشأن المسألة أثناء الدورة الاستثنائية لديهم الفرصة للتعبير عن آرائهم في الجمعية العامة.

ويدرك المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التقدم الملموس المحرز منذ عام ١٩٩٤، ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله إذا كان لرؤية برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/CONF.171/13/Rev.1، المرفق) أن تتحقق، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب والفئات المهمشة. وتعد التزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أساسا بالغ الأهمية للالتزامات المعترف به عالميا، ولخطة التنمية المستدامة ذات الصلة.

وعلى الصعيد العالمي، لا تزال المرأة عرضة للعنف والممارسات الضارة التي تؤثر سلبيا على صحتها وحقوق الإنسان الخاصة بها. في نيوزيلندا، وفي منطقة المحيط الهادئ المجاورة لنا نواجه معدلات مرتفعة من العنف ضد المرأة، ويجب كفالة أن يكون لجميع الناجين من العنف إمكانية الوصول الفوري والآمن إلى الخدمات الحيوية. كما يجب علينا التركيز أكثر على الحد من العنف عن طريق إشراك الرجال والفتيان في مبادرات منع العنف.

في جميع أنحاء العالم، لا تزال ٢٢٠ مليون من النساء تعاني من احتياجات منع الحمل غير الملباة. ويجب أن يكون من حق جميع النساء الحصول على المعلومات الدقيقة والمشورة بشأن طائفة من وسائل منع الحمل الميسورة التكلفة والمتوفرة والعالية الجودة. في نيوزيلندا، أدت التكنولوجيات الجديدة في وسائل منع الحمل إلى تحسن إمكانية الوصول إليها بشكل ملحوظ. في عام ٢٠١٠، على سبيل المثال، قامت حكومتنا بزيادة إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل المؤقتة والطويلة المفعول بتوفير الإعانة الكاملة لوسائل منع الحمل التي تزرع تحت الجلد.

وبالرغم من التقدم المحرز، لا تزال نيوزيلندا تواجه تحديا رئيسيا يتمثل في استمرار الفوارق العرقية، وتأثر السكان الماوريون وسكان جزر المحيط الهادئ بشكل غير متناسب بنتائج سلبية متعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. ويجب أن نكفل حصول الشعوب الأصلية على الخدمات المناسبة، والأهم من ذلك، لا بد لنا من معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تضر بالشعوب الأصلية.

كما تركز نيوزيلندا على تقديم المساعدة لمنطقة المحيط الهادئ لإحراز تقدم في إطار مؤتمر السكان والتنمية. ولذلك، استمعت باهتمام ودعم كبير إلى البيانين اللذين أدلى بهما قبل فترة وجيزة ممثلا بابوا غينيا الجديدة وفيجي. وتشمل تلك المساعدة دعم المنظمات المتعددة الأطراف الرئيسية التي تعمل في المنطقة، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ونؤيد النتائج التي توصل إليها الاستعراض العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، ونعتقد أن الإجراءات التي حددها حيوية لتحقيق الشمولية وعدم التمييز والمساواة في الحصول على الخدمات والتعليم والمعلومات. ولذلك، لا تزال نيوزيلندا ملتزمة التزاما راسخا بالعمل مع الدول الأعضاء لكفالة أن تعزز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعمليات استعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما بعد عام ٢٠١٤ التنمية الشاملة. وسنعمل في المقام الأول على كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

السيدة ستون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن المسائل التي تتناولها متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/CONF.171/13/Rev.1، المرفق) أساسية في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في العالم، وتقع في صميم تجربتنا الإنسانية. في حين أحرز بعض التقدم الجيد في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مما يثير السخط أنه بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر السكان والتنمية، لا نزال نكافح من أجل ضمان حقوق الإنسان الأساسية للنساء والفتيات، ولحماية النساء والفتيات من التمييز والعنف بجميع أشكالهما، ولمنع الزواج المبكر والحمل المبكر. ولا يجب علينا أن نكفل تلك الحقوق والحمايات فحسب، بل يجب علينا معالجة الواقع المتمثل في تحمل النساء والأطفال أيضا الضرر الأكبر الناجم عن النزاعات العنيفة على نحو متزايد والأزمات الإنسانية التي تستمر لمدة طويلة في جميع أنحاء العالم.

وتعامل النساء والأطفال بشكل وحشي على يد الدولة إسلامية في العراق والشام، مما يستهدف النساء والأطفال بصورة منهجية بالاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والجسدي. وأرغمت الفتيات والنساء العراقيات الغير المتزوجات على الرحيل إلى سوريا إما لمنحهن لمقاتلي داعش أو بيعهن كرقيق جنسي، وتوجد التقارير تفيد بفتح مكتب في مدينة الموصل لبيع النساء المُختطفات.

وقد مر ١٧٨ يوما منذ اختطاف جماعة بوكو حرام في نيجيريا لـ ٢٧٣ فتاة. ونشهد زيادة معدلات الزواج المبكر والزواج القسري باعتباره استجابة للتشريد وانعدام الأمن،

مع التقارير التي تفيد بزيادة معدلات زواج الأطفال بصورة تثير القلق بين السكان اللاجئين السوريين. ولا يمكننا بشكل جماعي قبول تلك الأعمال، التي لا تعد أعمالا رهيبة فحسب بل إنها تقوض المعايير العالمية الرئيسية بصورة أساسية وحقوق النساء والفتيات، التي ما زالت تواجه تحديات وشكوكا في العديد من الحالات في جميع أنحاء العالم. وهذا ليس مقبولاً في القرن الحادي والعشرين.

وبالنظر إلى تلك الاتجاهات المثيرة للفزع، يكتسي برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أهمية اليوم مثلما كان قبل ٢٠ سنة. ويجب أن نعمل معا من أجل النهوض بحقوق النساء والفتيات، وعدم السماح بتبدد تلك الحقوق. ويستوجب ذلك الالتزام والعمل.

وتلتزم أستراليا بحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات في جميع المجالات، بما في ذلك الحالات الإنسانية وحالات النزاع. إن النساء والأطفال يشكلون الغالبية العظمى من السكان المشردين داخليا واللاجئين. ويؤدي فقدان منازلهم ومجتمعاتهم المحلية وشبكات الأمان الاجتماعي إلى ضعف النساء والأطفال بشكل غير عادي. ولن نسمح للنزاعات أو الكوارث أن تصبح ذريعة لإضعاف عزمنا على تمكين وحماية النساء والأطفال. ومن هذا المنطلق، تقدم أستراليا مبلغا إضافيا قدره مليوني دولار إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان لمواصلة العمل من أجل حماية النساء والفتيات في العراق. ويجب ألا ننسى أن النساء والأطفال في ظل الظروف المحفوفة بالمخاطر، لا يزالون يتمتعون بحقوق وتقوم الحاجة إلى حماية تلك الحقوق.

وتؤكد أستراليا التزامها ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين (A/CONF.177/20/Rev.1)، المرفق الثاني)، وبالاستعراضين اللاحقين لهما. وأستراليا ملتزمة بكفالة إدراج المساواة بين الجنسين، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بشكل راسخ في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

في مؤتمر السكان لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، الذي عقد في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أيدت أستراليا ومعظم البلدان في منطقتنا إعلانا تطلعيا يتمسك بالحقوق الجنسية والإنجابية للجميع. ويدل ذلك على أنه يمكننا بوصفنا منطقة مواصلة العمل لتعزيز جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأنه يمكننا أن نكون أكثر طموحا في تطلعاتنا في إطار برنامج العمل.

إن التزام أستراليا بالتمكين الاقتصادي للمرأة ودورها القيادي، وبحماية المرأة من العنف يشكل أولوية بالنسبة لنا في أستراليا وعلى الصعيد الدولي، من خلال الدبلوماسية والمعونة التي نقدمها.

وقد حددت أستراليا أساسا للقياس لبرنامجها الخاص بالمعونات، حيث التزمت بأن تركز ٨٠ في المائة على الأقل من جميع أنشطة التنمية على المساواة بين الجنسين. كما نولي أولوية لصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة في برنامجنا للمعونات. ولأستراليا سفيرة مخصصة للعناية بشؤون النساء والفتيات، السيدة ناتاشا ستوت ديسبويا، والتي تعمل على الساحة الدولية بغية إحداث تحول في المواقف بشأن دور النساء والفتيات وقيمتهن ومساهمتهن. ونحث الدول الأخرى على تعيين سفراء من هذا القبيل. ويمكن أن يشكل ذلك شبكة عالمية قوية تعمل من أجل حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية وفتياتها في كل مكان.

وفي حين نواجه تحديات خطيرة، يمكننا الوفاء بوعود برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إذا واصلنا تسليط الضوء على هذه المسائل الهامة والعمل معا من أجل الوفاء بالتزاماتنا.

السيد فيريرا (كابو فيردي) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، وأن أعرب عن سعادة حكومة جمهورية كابو فيردي بأخذ الكلمة في هذه المتابعة للدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة.

ونغتنم هذه الفرصة لنرحب بتقرير الأمين العام المعنون ”إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤“ (A/69/62). وتتفق حكومة كابو فيردي مع ما خلص إليه التقرير من أن تعزيز حقوق الإنسان الفرد وقدراته وكرامته عبر القطاعات المتعددة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة.

ودأبت كابو فيردي على جعل البشر في صميم مساعيها الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لا سيما في مجالات الحد من الفقر وإمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحصول على التعليم والحد من وفيات الأمهات والأطفال وتنظيم الأسرة وحماية الحقوق الإنجابية. ومكافحة العنف ضد المرأة وتمكين المرأة هما من بين الأولويات القصوى لحكومة بلدي. وتشير منظمة الأمم المتحدة للطفولة في تقريرها السنوي الذي أصدرته للتو إلى أن كابو فيردي توشك على تحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بوفيات الأطفال والأمهات. ويمكنني أن أبلغ الجمعية بأن كابو فيردي توشك في واقع الأمر على بلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال تعليم الشباب من السكان وإيجاد فرص عمل يشكلان تحديا كبيرا لحكومة كابو فيردي. بيد أنه نتيجة لسياساتنا السليمة في ذلك المجال، أدى انخفاض معدلات الخصوبة وشيخوخة السكان لدينا إلى ظهور تحديات جديدة في المسائل ذات الصلة بظاهرة الهجرة، وهو أمر بدأ بالفعل يشكل ضغطا على هياكلنا الاجتماعية والاقتصادية. وخبرة صندوق الأمم المتحدة للسكان ودعمه في ذلك المجال أمر في غاية الأهمية لبلدي.

لا تزال كابو فيردي ملتزمة التزاما كاملا بمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونحن نعي ونلتزم بنتائج استعراضنا الإقليمي وباستنتاجات وتوصيات المؤتمر لما بعد عام ٢٠١٤.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أن بلدي يود أن يعول على الدعم المتواصل والقوي من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تنفيذ التوصيات الـ ١٥ الواردة في التقرير بشأن استعراضه للحالة في كابو فيردي.

السيد حسن (السودان): يسرني في البدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة الدورة ٦٩ للجمعية العامة راجيا لكم كل التوفيق والسداد. كما أشكركم على تنظيم هذه الجلسة الاستثنائية الهامة لمتابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويتقدم وفد بلادي بالشكر أيضا للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره (A/69/62) المعنون ”إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤“. كما نشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان واللجان الإقليمية على تسهيل الاستعراض العملي في دولنا ومناطقنا.

إننا من هذا المنبر نشير إلى أحد أكبر التحديات الماثلة أمامنا اليوم والمتعلق بقضية القضاء على الفقر، وما لتلك القضية من مآلات تستوجب التنسيق والتعاون واتباع نهج متكامل لمعالجة أسبابها الجذرية على جميع المستويات.

هذا بجانب ظاهرة تغير المناخ التي أدت إلى تشابك القضايا وتداخلها حيث يعتبر الأمن الغذائي والبطالة أكبر دليل على ذلك. وفي هذا الصدد، نرى أهمية تعزيز التعاون الدولي والشراكة العالمية وتنسيق النشاطات لخلق سياسات بيئية متكاملة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد ومستدام شامل ومنصف، وكذلك من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة وضرورة دراسة التحديات بشكل شامل وأخذ مختلف مستويات التنمية بعين الاعتبار والعمل على الانتقال السلس لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

نرجو أن نشير أيضا إلى مؤتمر القاهرة الذي عقد في عام ١٩٩٤، والذي قمنا خلاله باعتماد برنامج عمله المستند

إلى أسس مبادئ حقوق الإنسان ومبادئ الاستدامة وتمكين الشعوب عبر تحسين خدمات الصحة والتعليم الأفضل والحكم الرشيد وحق المشاركة في التنمية دون تمييز على أسس العرق أو اللون أو الدين.

يمر السودان الآن بمرحلة من التحول الديمغرافي، إذ بلغ تعداد السكان حوالي ٣٠ مليون نسمة وفقا لآخر تعداد سكاني وكان ذلك في عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الحجم بحلول عام ٢٠٣٥. هذا الواقع الديمغرافي يتطلب بالطبع وضع استراتيجيات وطنية لترقية الخصائص السكانية وتحسين نوعية الحياة لتحقيق الرفاه.

لقد أوجد انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١ واقعا سياسيا اقتصاديا وديمغرافيا جديدا في السودان بما يستوجب توفير الدعم الازم لتحديث البيانات السكانية من خلال إجراء تعداد سكاني جديد ومسوحات وطنية شاملة ودراسات معمقة لأغراض التخطيط التنموي السليم.

لقد شهد ملف الهجرة بنوعيها تطورا كبيرا حيث استمرت تدفقات المهاجرين الداخليين والوافدين إلى السودان، خاصة وأن السودان يعتبر دولة عبور بحدوده الممتدة مع سبع دول والذي يجعل قضية الاتجار بالبشر، خاصة بين شريحتي النساء والأطفال، أحد التحديات الناشئة التي تستدعي تضافر الجهود على المستويين الإقليمي، من خلال أطر التعاون فيما بين دول الجنوب، والدولي من خلال الشركاء لإدارة الهجرة وتحويلها إلى فرص تنموية للدول المرسلة والمستقبلة.

لقد أوفى السودان بالتزاماته من أجل إرساء السلام والأمن والاستقرار والتنمية. إلاَّ إنَ السودان ظلَّ يواجه تحديات حقيقية، تمثَّلت في العقوبات الاقتصادية وعبء الديون الخارجية التي أثّرت سلباً على كلِّ مناحي التنمية والخدمات الأساسية في البلاد.

وبالرغم من كل القيود التي أحاطت بالسودان، فقد أحرز تقدُّماً مقدَّراً في إنفاذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخاصة في مجالات تمكين المرأة وفي مجالات المساواة بين الجنسين، حيث تبنَّت حكومة بلادي العديد من السياسات التشجيعية لزيادة مشاركة المرأة، وارتفعت وفقاً لذلك معدلات استيعاب المرأة في الوظائف العامة والوظائف القيادية ومشاركتها السياسية، خاصة على مستوى اتخاذ القرار. وظلَّت حكومة السودان تبذل كل الجهود الممكنة لتخفيض معدلات الفقر عبْر سياسات الضمان الاجتماعي من خلال مشروعات التمويل البالغ الصغر وشبكات الحماية الاجتماعية التي استهدفت دعم الأسر الفقيرة، فضلاً عن مشروعات رفع المستوى المعيشي وخفض معدلات البطالة وسط الشباب. وفي ما يتصل بخفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، فقد واصلت حكومة السودان سياسة تحسين صحة الأمومة والطفولة، خاصة تطعيم الأطفال. كما تبذل الحكومة الآن جهوداً مقدرة لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسَب والملاريا وغيرهما من الأمراض المستوطنة. وتسعى الحكومة حالياً إلى تعميم برامج التأمين الصحي ومجانية علاج الأطفال دون سنِّ الخامسة. ولذلك، فإننا نهيب بالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المساهمة في هذه المشاريع، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات، والتي بدأ سكانها في العودة الطوعية إلى حياتهم ومواقعهم لممارسة أنشطتهم الحياتية الطبيعية.

شارك السودان في الاستعراض العملي وأيضا في كافة الاستعراضات التي أُجريت على المستوى الإقليمي عربياً وأفريقياً، وفي الالتزام ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إننا كذلك نتَّفق أيضاً مع نتائج الاستعراضات الإقليمية والعالمية في ما يتعلق بعدم اكتمال تنفيذ هذه البرامج، والتي تتطلب المواصلة في تنفيذها لتحقيق أهدافها عبْر توحيد الجهود وبناء

الشراكات على كافة المستويات، خاصة وأنَّ فرص التنمية اليوم أفضل بكثير ممّا كانت عليه في عام ١٩٩٤. ونحن في حاجة ماسَّة إلى الاستثمار في الشباب وخلق مزيد من الفرص لمشاركتهم في عملية التنمية والسلام من أجل مستقبل أفضل.

لقد أكَّد تقرير الأمين العام (A/69/122) على أهمية الحكم الرشيد والمساءلة لضمان إنفاذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤. هذا بجانب توطيد علاقات التعاون والشراكات الفاعلة لدعم الاستراتيجيات التنموية الوطنية لإدماج ديناميات السكان. ولذلك، فإننا نؤكد على الدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز ودعم جهود الدول الأعضاء لإنجاز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وخطة التنمية أيضاً لما بعد عام ٢٠١٥.

ختاماً، إنَّ وفد السودان يشير إلى أنَّ البلاد الآن على أعتاب مرحلة سياسية جديدة هامة في ضوء المبادرة التي أطلقها صاحب الفخامة السيد رئيس الجمهورية، عمر حسن أحمد البشير، في ٢٧ كانون الثاني/يناير من العام الجاري لإجراء حوار وطني شامل لضمان مشاركة كافة القوى السياسية في البلاد في صناعة القرار. إذ أن الحوار الذي بصدده السودان الآن ليس حول من يحكم السودان، بل حول كيف يُحكَم السودان، وذلك من أجل أن نتوصَّل إلى ما نصبو إليه من تحقيق الاستقرار والتنمية، ومن ثمّ نتمكَّن من إكمال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يغتنم وفد البرازيل هذه الفرصة ليرحب بالتوثيق الداعم من قِبَل الأمين العام، ويعرب عن تقديرنا العميق له. فتقريرا الأمين العام (A/69/62 وA/69/122) يكشفان أنَّ الدول الأعضاء أحرزت تقدُّماً كبيراً في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فقد قلَّصنا الفقر إلى حدٍّ كبير وحسَّنا فرص الحصول على خدمات الصحة والتعليم كما حسَّنا نوعيتها.

ومنذ مؤتمر القاهرة، نال السكان في جميع أنحاء العالم الحقوق الإنجابية. وأقرَّت الوثائق الختامية للمؤتمرات الإقليمية بأنه، من منظور السكان والتنمية، يشكل التثقيف الجنسي الشامل المستند إلى الأدلة أحد مسارات التقدم.

وإذ تُحيي البرازيل الذكرى السنوية العشرين لبرنامج عمل القاهرة، فإنها تؤكد التزامها الكامل بمبادرات الأمم المتحدة الهادفة إلى تعزيز أهداف ذلك البرنامج ودعمها الثابت لها، وتؤكد التزاماتها اللاحقة. وتؤيد البرازيل توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية الذي اعتمدته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٣، والذي لا يقتصر على الاعتراف بأهمية حصول الجميع على الحقوق الصحية والإنجابية والمساواة بين الجنسين، ولكنه يعزز أيضاً الالتزامات التدريجية المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسانية. وقد كان توافق آراء مونتيفيديو سباقا في دعم التثقيف الجنسي الشامل والاعتراف بالحق في عمليات الإجهاض المأمونة والقانونية وتوفير الوسائل العاجلة لمنع الحمل وفي الاعتراف بالعمل غير المدفوع الأجر.

وبهدف تقييم النتائج التي تحققت وتحسين السياسات المطبقة في هذا المجال في إطار برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أعادت البرازيل في عام ٢٠١٢ تفعيل لجنتها الوطنية المعنية بالسكان والتنمية. واللجنة مكوَّنة من ممثلين للوزارات ومنظمات المجتمع المدني، التي تُسهم في إعداد سياسات متكاملة في مجالات مثل علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الجنسية والإنجابية. وسياساتنا العامة المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية تنسجم مع مبادئ برنامج عمل القاهرة. وانسجاماً مع مفهوم الرعاية الشاملة للمرأة، تسعى البرازيل إلى كفالة الحق في الممارسة الحرة للنشاط الجنسي وتخطيط الإنجاب وتوفير رعاية ذات طابع إنساني قبل الولادة وأثناءها وبعدها، بما يكفل انخفاضا ملحوظا في وفيات الأمهات.

لقد قطعت البرازيل شوطا طويلا منذ مؤتمر القاهرة. فنسبة البرازيليين تحت خطِّ الفقر المدقع اليوم لا تتجاوز ثلث ما كانت

عليه عند عقد مؤتمر السكان والتنمية. وارتفع متوسط دخل الفرد في فئة أفقر عشرة في المائة من سكان البرازيل بواقع ٤ مرات تقريبا، وهو معدل أسرع من ارتفاعه في فئة أغنى عشرة في المائة من السكان، وتُرجِم ذلك إلى انخفاض غير مسبوق في عدم المساواة داخل البلد. وتحسَّنت ظروف العمل إلى حدٍّ كبير جداً ويدور معدَّل البطالة على أساس سنوي الآن حول نسبة ٥ في المائة، وهي إحدى أدنى النسب في العالم – هذا على الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية لعام ٢٠٠٨ التي ما زالت الاقتصادات الكبرى تتعافى منها. وزاد متوسط دخل العمل الآن بنسبة ٦٠ في المائة ممّا كان عليه قبل ٢٠ عاماً. وأصبح متوسط العمر المتوقَّع أطول بنحو ١٠ سنوات، ومعدَّل وفيات الرضَّع لا يتجاوز ربع ما كان عليه في عام ١٩٩٤. واليوم، يسجل مؤشر التنمية البشرية مستوى منخفضا جدا في أقل من واحد في المائة من بلديات البرازيل، مقابل ٨٥ في المائة من البلديات في مطلع تسعينات القرن الماضي.

وأحرزت البرازيل أيضا تقدماً في اعتماد إطار قانوني يعالج احتياجات الشرائح الضعيفة من مجتمعها. ففي عام ٢٠١١، وبقرارٍ لمحكمة العدل العليا، اعترفت البرازيل بالحقوق المتساوية لحالات الارتباط بين أبناء الجنس الواحد وكفلتها.

إنَّ أمامنا تحديات عديدة. فلا بدَّ أن تنخفض مستويات وفيات الأمهات وحمْل المراهقات غير المرغوب بشكل أسرع. وينبغي تحقيقِ مزيد من الخفض في معدلات بطالة الشباب والتسرُّب المبكر من المدرسة. والبلد يعاني من ثغرات وتفاوتات جنسانية مستمرة على مستوى الأسر وعلى المستوى الاجتماعي وفي سوق العمل، في القطاعين العام والخاص كليهما، فضلا عن فوارق كبيرة ودائمة بين الأعراق في الفرص والنتائج.

هذا هو المجال الذي استُخدِمت فيه برامج الحكومة، مثل البرنامج الوطني للحصول على التعليم التقني والعمالة، ”بولسا فاميليا“ وبرامج أخرى عديدة، بغية عكس مسار الاتجاه السلبي التاريخي نتيجة سنوات من عدم إيلاء الاهتمام الكافي للفئات المهمَّشة والضعيفة والمحتاجة والأقل حظاً.

إنَّ العالم ما برح يعاني مستويات غير مقبولة من عدم المساواة، التي تزيدها سوءاً أشكال عديدة من التمييز. وكان إحراز التقدم بطيئا ومجتزأ تقدم في إعمال حقوق الإنسان – مثل الحقوق الجنسية، والتثقيف الجنسي الشامل، والحق في عدم التمييز على أسس اللون، الجنس، العمر، الوضع المدني، الهوية الجنسانية والميول الجنسية، واحترام التنوُّع والحماية الكاملة لحقوق جميع المهاجرين. ونأمل لتوافق آراء شامل في الأمم المتحدة بشأن رؤية جديدة للتنمية المستدامة، على أساس الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠– ”المستقبل الذي نصبو إليه“– أن يجعل المجتمع الدولي أقرب إلى التعاون بفعالية للتغلب على تلك العقبات الحاسمة.

والـ ١٧ هدفاً و ١٦٩ غاية المعتمَدة لدى الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة توفر منهاجا متكاملاً لهذه الرؤية الجديدة. إنها نتيجة رائدة نأمل أن نحافظ عليها بصفتها الركيزة الرئيسية لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ستُعتمَد بعد سنة من الآن.

وإننا نثمن الأبعاد الاجتماعية والمتعلقة بحقوق الإنسان لهذه المجموعة الجديدة من الأهداف والغايات، التي تتراوح بين القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة والحصول الشامل على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، في إطارٍ من النموّ الاقتصادي والشمولية والاستدامة. إنها خطة تسعى أن تكون عالمية الطابع، مع إدراك المسؤوليات المشترَكة، ولكن متمايزة، للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

ولا بُدَّ لنا الآن من التركيز على ضمان أن تكون أساليب التنفيذ محددة بوضوح، وأن ترقى إلى مستوى طموحاتنا العالية، على صعيد التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، الحيِّز

السياسي للبلدان النامية، والحشد الوطني والدولي للموارد والتكنولوجيا. وسيتعيَّن علينا التركيز على المؤشرات الملائمة والفعّالة، بمساعدة من الأمم المتحدة، الكيانات الوطنية المختصة للدول الأعضاء وفئات المجتمع المدني ذات الصلة.

ويستلزم إعمال الحقوق تعزيز المساواة والإنصاف داخل البلدان وفيما بينها، وضمان احترام التنوُّع، وتحسين التعليم، وظروف العمل وفرصه للجميع. وتقتضي التنمية أيضاً تآزراً في جميع أرجاء العالم وقيادة عالمية من الأمم المتحدة. وهذا هو المجال الذي يتعيَّن علينا فيه أن نؤكد مجدداً بشكل لا لبس فيه أنَّ الحقَّ في التنمية هو أحد حقوق الإنسان الأساسية والعالمية وغير القابلة للتصرف.

وإذا كنَّا جادِّين بشأن السكان والتنمية، وأعتقد أننا كذلك، فإنَّ ما تقدَّم هو مساعينا الرئيسية. وبهذه الروح، أودّ أن أؤكد مجدداً التزام البرازيل الكامل ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبالإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه، وباستنتاجات الأمين العام وتوصياته.

السيد رويث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): إنَّ كولومبيا تشكركم، سيادة الرئيس، على السماح لنا بإظهار التزامنا بخطة السكان والتنمية وتمديدها إلى ما بعد عام ٢٠١٤. في عام ١٩٩٤، قرَّرنا تنفيذ برنامج عمل القاهرة لنضمن لجميع الأشخاص حياة يعيشونها بدون تمييز، في ظروف متساوية وخالية من الفقر، مع ضمان الاحترام الكامل لجميع الحقوق، بما يشمل الحقوق الجنسية والإنجابية. وكان هدفنا التنفيذ الكامل لبرنامج العمل بحلول عام ٢٠١٤، ويمكننا اليوم أن نعوِّل على ما لا يُحصى من الأمثلة الرئيسية على التقدم لجميع سكاننا. وفي حالة كولومبيا، كانت تلك الخطة أساسية لتوجيه السياسات العامة بشأن الموضوع.

لقد أحرزت كولومبيا تقدماً كبيراً في مكافحة الفقر. فقد خرج منه أكثر من ٢,٥ مليون شخص في السنوات الأربع الماضية، وهو رقم لا يرتبط بالدخل وحده، بل يجسِّد منظوراً متعدد الأبعاد، يأخذ في الحسبان متغيرات مثل التعليم والصحة والعمل. والرؤية متعددة الأبعاد للفقر أتاحت لنا قياس المدى الحقيقي للتحوُّل في نوعية حياة المرء واستدامتها مع مرور الوقت. وعلاوة على ذلك، لدى بلدي سياسة شاملة لحقوق الإنسان، تنطوي على نهج متمايز وتغطي الأطفال والشباب والنساء، إلى جانب المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والأشخاص المخنَّثين، فضلاً عن الشعوب الأصلية، الكولومبيين – الأفارقة والأشخاص ذوي الإعاقات والأكبر سنّاً.

ومن بين إنجازاتنا، يتعين عليَّ أن أشير اليوم إلى التقدم المحرَز في خفض وفيات الأمومة والطفولة. وبالإضافة إلى ذلك، تسرُّني الإشارة إلى أنَّنا أحرزنا تقدماً كبيراً في منع حالات حَمْل المراهقات.

إنَّ خطة السكان والتنمية أتاحت لنا اتخاذ إجراءات عملية لضمان الصحة الجنسية والإنجابية لكل فرد بدون أي نوع من التمييز، باعتبارها من حقوق الإنسان العالمية. لهذا السبب، وفي إطار أهداف التنمية المستدامة، دعَوْنا إلى إدراج أحد الأهداف في هذا الشأن. ولا يمكن إنكار التآزر بين خطة السكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة لأنَّها تعالج التنمية متعددة الأبعاد ولأن محورها الإنسان.

وفي هذه الدورة للجمعية العامة، سنُدعَى إلى مناقشة أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكننا أن نغفل حقيقة أنَّ لهذه الأهداف القدرة على على تحويل دولنا وحياة الأفراد والشعوب فيها. إنها بلا ريب مجموعة من الوسائل التي نحقق بها الأهداف المحددة في القاهرة عام ١٩٩٤.

السيد قيديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أشكركم، سيادة الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم، التي آمل أن تكون مثمرة.

مع أنَّ العالم قد تغيَّر كثيراً في العقدين الأخيرين، فإنّ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي اعتُمِد في عام ١٩٩٤، يبقى وثيق الصلة. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الترابط القويّ بين مسائل التنمية والبيئة ورفاه البشرية، المبيَّن في هذا البرنامج يوفِّر الأساس المتين للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأود أن أبلغ الجمعية العامة أنه على الرغم من العمليات السياسية المعقدة والصعوبات الاقتصادية في قيرغيزستان، فقد أحرزنا تقدماً جيداً في تنفيذنا لبرنامج العمل. والدستور الجديد للجمهورية القيرغيزية، الذي اعتُمِد بعد ثورة عام ٢٠١٠، يعلن قيرغيزستان دولة موجَّهة اجتماعياً. وتجدر الملاحظة أنَّ المفوضية الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون، المعروفة بصفتها ”لجنة فينيسيا“، أشادت بجزء الدستور الذي يعالج حقوق الإنسان والحريات.

لقد صادق بلدي حتى تاريخه على سبع من اتفاقيات الأمم المتحدة الدولية التسع الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، انضمت قيرغيزستان إلى أكثر من ٤٠ التزاماً ومعياراً دولياً في مجال حقوق الإنسان، ضمن إطار الصكوك القانونية للأمم المتحدة، والاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية ووثيقة هلسنكي الختامية.

ومعظم المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية قد أُدمِجت في تشريعنا الوطني. واعتمدت قيرغيزستان ٢٥ صكاً قانونيا تنظيمياً لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للأطفال. والقوانين التي تكفل الحقوق المتساوية والفرص المتكافئة للرجال والنساء، إلى جانب الحماية الاجتماعية والقانونية من العنف المترلي، هي ركائز سياسة جنسانية مُنصِفة.

وبغية التنظيم الفعال للهجرة والاتجاهات الديمغرافية، أصدرنا قوانين بشأن مواضيع مثل الهجرة الخارجية والهجرة الداخلية وهجرة العمالة الدولية واللاجئين ومنع الاتجار بالبشر ومكافحته، فضلا عن العديد من الأدوات القانونية الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بالحماية الصحية والاجتماعية. كما تولي قيرغيزستان أهمية كبيرة لتحسين الرعاية الصحية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والوقاية من آثاره على تنميتنا الاجتماعية – الاقتصادية. ومن الضروري أن نشير إلى أن معدل وفيات الأطفال أنخفض بقدر كبير في الأعوام الأخيرة، وحققنا بعض التقدم في مجال الصحة الإنجابية.

ونجحت قيرغيزستان أيضا في تنفيذ برنامج العمل فيما يتعلق بتمكين النساء وتحسين مركزهن السياسي والاجتماعي. وازداد بقدر كبير تمثيل النساء والشباب في مستويات صنع القرار. وفي الأعوام الأخيرة، شغلت نساؤنا مناصب قيادية، بما في ذلك رئيسة المحكمة العليا ونائبة رئيسها، والوزراء ورؤساء المؤسسات الحكومية الأخرى. واليوم، فإن ثلث أعضاء برلماننا تقريبا من النساء.

وأدت التحديات الجديدة في التنمية الاقتصادية إلى زيادة البطالة، وهي عامل رئيسي في الهجرة الخارجية، لا سيما من جانب السكان الشباب. ويبين تحليل حالة البلد الديمغرافية والمتعلقة بالعمالة أن اتجاه هجرة العمالة من قيرغيزستان إلى البلدان الأجنبية يتزايد وسيستمر في الازدياد، على الأقل لفترة السنوات الخمس المقبلة. وبالرغم من أن ذلك الاتجاه سيؤدي إلى تقليص مستوى البطالة، فإنه سيحدث تأثيرا سلبيا على الاتجاهات الديمغرافية وقوة العمالة ومؤسسة الأسرة.

وبالرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وأصبحت زيادة تمكين النساء، لا سيما في المناطق الريفية، وحماية الطفولة وإيجاد فرص العمالة للشباب وتحسين الحماية الاجتماعية للمسنين وذوي الإعاقة، أهدافا رئيسية للمستقبل الذي نصبو إليه. ومن أجل بلوغ

تلك الأهداف، اعتمدنا استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وهي تركز على تحسين فعالية الرعاية الصحية والتعليم وحماية حقوق الإنسان والحريات ودور الأسرة والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا على أن قيرغيزستان ملتزمة التزاما صارما بتعزيز التعاون الدولي والشراكة الفعالة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وذلك السبيل الوحيد لتسهيل التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسرني كثيرا أن آخذ الكلمة في هذه الجلسة المكرسة لاستعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على الاهتمام الذي أولاه للمسألة خلال العديد من المناسبات التي عقدت والتقارير التي نشرت والدعم الذي قدم للبلدان النامية بهدف تمكينها من الاستفادة من التجربة المكتسبة فيما يتعلق بسياسات السكان والتنمية.

ومنذ اعتماد برنامج عمل القاهرة لعام ١٩٩٤، أحرز تقدم كبير – وجرى استعراض البرنامج في الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩، وأخيرا، في الاستعراض الشامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٤ في الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية. ويشيد بلدي، المملكة المغربية، بالعديد من المشاورات والدراسات الاستقصائية التي أجريت بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكنتنا من تقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات التي لا تزال تؤثر على تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القاهرة. وبالمثل، مكنتنا عمليات الاستعراض التي أجريت في عام ٢٠١٣ خلال المؤتمرات الإقليمية، بالتعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية، من عقد مشاورات مفتوحة وشاملة بشأن الموضوع المتعلق برصد برنامج العمل لما بعد عام ٢٠١٤ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأحرز المغرب تقدما في العديد من المجالات، بما في ذلك حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وزاد بقدر كبير معدل استخدام وسائل منع الحمل، وانخفض معدل وفيات الرضع والوفيات النفاسية إلى حد كبير خلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية، من ٧٦,١ حالات وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩١ إلى ٥,٣٠ لكل ١ ٠٠٠ في عام ٢٠١١، ومن ٣٣٢ حالة وفاة نفاسية لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٢ إلى ١١٢ حالة وفاة في عام ٢٠١٠. كما ازداد بقدر كبير في عام ٢٠١١ عدد الاستشارات السابقة للولادة بنسبة ٧٧,١ في المائة، وزادت نسبة المساعدة في حالات الولادة لتصل إلى ٧٣,١ في المائة.

وعلاوة على ذلك، وإضافة إلى استراتيجية المغرب للصحة الإنجابية وبرنامجه الوطني لتنظيم الأسرة، فإنه قام بتنفيذ استراتيجية صحية تهدف إلى تلبية الاحتياجات المحددة للشباب والمراهقين، لا سيما فيما يتعلق بتوفير المعلومات والتثقيف والخدمات السريرية لمنع حالات الحمل غير المرغوب فيه وفيما يتعلق بالمخاطر المتصلة بحالات الإجهاض غير المأمونة والوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وعلاجها وأعمال العنف القائم على أساس نوع الجنس.

وفيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية، اضطلع المغرب بإصلاحات جريئة على صعيدي المؤسسات والتشريعات على السواء. وهي تشمل مراجعة الدستور؛ وإصلاح قوانين العقوبات والانتخابات والأسرة والجنسية والعمل؛ واعتماد تدابير متقدمة للهيكلة الإقليمية. وإلى جانب تلك الإصلاحات، أنشأت المملكة مؤسسات مكلفة بتعزيز قواعد الحكم الرشيد وحماية الحقوق والحريات وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

وأدى إلى تعزيز ذلك التقدم الحاسم المحرز نحو تحقيق رؤية مجتمع يضمن فعالية الحقوق والحريات الجهود التي بذلها المغرب لمواءمة قانونه الوطني وتنسيق سياساته مع الاتفاقات المصدق عليها دوليا. كما رفعنا تحفظاتنا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واعتمدنا البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وهو أمر يتماشى مع إحراز ذلك التقدم.

وتدعو النتائج المحرزة في الأعوام الـ ٢٠ منذ مؤتمر القاهرة إلى التشجيع ولكنها لا تزال متفاوتة في جميع أنحاء المناطق والبلدان وفي إطار البلدان. ويؤدي إلى تفاقم تلك الصعوبات التحديات الجديدة في بيئة متغيرة باستمرار وتتسم بالعولمة السريعة والتغييرات في أنماط تنظيم الأسرة والاحتياجات الناشئة للشباب وشيخوخة السكان والتحضر السريع في البلدان النامية وحالات التفاوت المتزايدة.

وإضافة إلى ذلك، لا تزال عولمة الموارد تشكل داعيا للقلق. وبطبيعة الحال، ينبغي تشجيع حشد الموارد المحلية وتنويعها، ولكن بدون إسهام فعال من مجتمع المانحين، سيكون من الصعوبة بمكان تحقيق أهدف برنامج عمل القاهرة، الذي يبقى صالحا بعد عام ٢٠١٤، على النحو الذي شدد عليه القرار ٦٥/٢٣٤، الذي اتخذ في عام ٢٠١٠.

ويؤيد وفد المملكة المغربية تأييدا ثابتا عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التي تؤكد مجددا على صلاحية الأهداف المحددة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للفترة بعد عام ٢٠١٤ وتؤيد المملكة إدراج هذه الأهداف في برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد بريستول (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الممتازة للجمعية العامة في هذه الدورة، والأمر الأهم، على إتاحة الفرصة لنا لتبادل آرائنا بشأن المسائل الهامة الناشئة من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ من أجل تحقيق التنمية البشرية وتحسينها.

باعتبار انعقاد هذه المناقشة في أعقاب دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة والعشرين، المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، التي عقدت الشهر الماضي، فإن نيجيريا تعتقد بأن ثمة مرة أخرى فرصة أمام الدول الأعضاء لتبادل الأفكار حول أفضل الممارسات اللازمة لتغيير حياة الفقراء والضعفاء. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي الاستفادة من هذه الفرصة لصياغة خطتي التنمية العالميتين الرئيسيتين المتمثلتين في: المؤتمر الدولي للسكان لما بعد عام ٢٠١٤، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويكتسي أهمية خاصة وضع إطار فعال لاستعراض الاتجاهات السكانية الحالية والسياسات ذات الصلة، لشمول جميع مسائل التنمية الناشئة في إطار الخطتين.

وتكرر نيجيريا أيضا ضرورة تكريس تضافر الجهود لتقييم كمية ونوعية الاستثمارات التي تم القيام بها لتحسين حياة مختلف فئات السكان، لا سيما الشباب والنساء والفتيات، فضلا عن حالة المسنين. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد التزامنا بالتنفيذ الكامل لخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٢٠. لكن نود أن نسلط الضوء على ضرورة أن تتضمن الخطة المجالات ذات الأولوية التالية.

إن القيام باستثمارات في مجال تعليم الشباب، وتوفير الرعاية الصحية والعمل والاندماج، عناصر أساسية لجني فوائد الديمقراطية. ويجب القضاء على الفقر المدقع والجوع. كما ينبغي تحسين الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب والنساء، بغية الإسراع في تعزيز ممارسات تنظيم الأسرة بوجه خاص. ويجب تخفيض نسب وفيات الأمهات التي يمكن تجنبها ووفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة إلى أقل من عشرة في المائة. ويجب إعطاء الأولوية للممارسات التي تحمي النساء والفتيات والأطفال، بمن في ذلك الموجودين في الصراعات وحالات انعدام الأمن، من أعمال العنف. كما يجب دعم السياسات التي تمنع الزواج المبكر. وإضفاء الطابع المؤسسي

على الضمان الاجتماعي، من أجل تقديم الدعم لكبار السن، وخاصة المسنات. ويجب علينا إدراج ديناميات السكان بشكل صحيح في مجمل برامجنا الخاصة بالسكان والتنمية. ويجب أن نقدم الدعم لبناء القدرات وزيادة الاستثمار في استراتيجيات التكنولوجيا، وجمع البيانات والتحليل، والتصنيف والنشر والتواصل والإدارة، لأغراض الرصد والتقييم الفعالين للسياسات والبرامج. ويجب علينا إعطاء الأولوية لبرامج العمل التي تعزز أمن الأرواح والممتلكات وتوفر الاستقرار الداخلي بشكل دائم. وأخيرا، يجب علينا تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة.

إن نيجيريا تحث جميع أصحاب المصلحة على التعاون، من خلال شراكات غير مشروطة وقيادة عالمية من جانب الأمم المتحدة، خلال المرحلة المقبلة.

السيد غريما (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): إن مالطة ترحب بعقد هذه الجلسة المكملة للدورة الاستثنائية التي تخلد الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبرنامج عمله. لقد شكل المؤتمر الدولي الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤، نقلة نوعية عندما اتفق المجتمع الدولي بأن مسألة السكان لا تتعلق بالأفراد فقط بل بإعطائهم أهمية. وقد تعهدت الدول من خلال برنامج العمل، بتحسين حياة الأفراد عن طريق الابتعاد عن التركيز على الأرقام، والتركيز بدلا من ذلك على وضع حقوق الإنسان في صلب قضايا السكان والتنمية. وقد كفل هذا النهج بأن يؤدي تحقيق وحماية حقوق الإنسان في المقابل، إلى الإسهام في تحسين حياة الإنسان، وتحقيق رفاهية الجميع.

يمثل إعلان مؤتمر عام ١٩٩٤ وبرنامج عمله، نقطة مرجعية للعمليات الأخرى، والوثائق الأساسية الأخرى، مثل منهاج عمل بيجين. وفي واقع الأمر، جرى إعادة تأكيد المبادئ التي سلط الضوء عليها في القاهرة بعد ست سنوات، عندما أقر قادة العالم إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) والأهداف الإنمائية للألفية، التي شكلت جزءا أساسيا من عمل الأمم المتحدة خلال السنوات الـ ١٤ الماضية. وحيث لم يعد يفصلنا سوى عام واحد عن الموعد النهائي، من المهم مواصلة الدول الأعضاء مساعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستبني العملية التالية على نجاحاتها، وتسعى إلى معالجة الثغرات. وينبغي لإطار ما بعد عام ٢٠١٥ إنجاز الأعمال التي لم تنجز في مجال الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا تزال التنمية الاقتصادية والاجتماعية تشكل جزءا لا يتجزأ من تراث مؤتمر القاهرة، وهي تمثل ركيزته، وتظل جنبا إلى جنب مع التنمية المستدامة، عاملا مهيمنا في خطة التنمية اليوم. ومع ذلك، يجب أن يكون التقدم المحرز فيما يتعلق بخطة التنمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، شاملا وينبغي أن يتناول كل أجزاء المجتمع، وبالتالي ضمان إقامة مجتمع شامل للجميع لا يهمش أحدا. وينبغي أيضا أن يدعم قطاعات أخرى مثل الزراعة والطاقة والنقل والبيئة والمياه والصحة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لأي خطة تنمية تهدف إلى تحقيق الرفاهية الفردية والجماعية والاستدامة، ضمان الكرامة وحقوق الإنسان لجميع الأفراد. وتعتقد مالطة بأن التنمية وحقوق الإنسان مترابطة في جوهرها، ولهذه الغاية، فإنها تعتبر التحرك في اتجاه نهج قائم على حقوق الإنسان والتعاون الإنمائي، تطورين إيجابيين. ويساعد هذا النهج على احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها على الصعيد العالمي.

ويمكن بسهولة ملاحظة التقدم المحرز في مجال تحسين معيشة الناس، منذ اعتماد برنامج العمل. وتشمل النتائج الملموسة النهوض بوضع المرأة. وتعترف معظم المجتمعات الآن وتعمل من أجل تحسين مشاركة المرأة الكاملة في جميع قطاعات المجتمع. وساعدنا، على سبيل المثال، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على تعزيز أهمية المرأة المستقلة اقتصاديا

ودورها في عملية صنع القرار، لا سيما المشاركة السياسية، كوسيلة مواتية لتحقيق التنمية وإقامة مجتمعات أفضل.

وشهدنا أيضا بفضل المؤتمر، زيادة في معدل التعليم، الذي يشكل أيضا وسيلة لتعزيز التنمية والمساواة بين الجنسين، وتغيير الأفكار النمطية الجنسانية والسلوك التمييزي. وقد شهدنا خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية، انخفاضا في معدلات الفقر المدقع. كما حصل انخفاض كبير في وفيات الأمهات وتحسن الاستفادة من خدمات قابلات التوليد الماهرات. أما وقد قلت ذلك، فإننا لم ننجز كل شيء، ويتعين القيام بالمزيد.

إن العالم يمر بأوقات صعبة وعصيبة. إن انتشار الفقر، وتغير المناخ والأمراض مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووباء الإيبولا، والإرهاب، والأمراض الطبيعية، والاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، كلها عوامل تزيد من المخاطر التي تواجه جيلنا، بل وتهدد حتى وجود سكاننا بالذات. وتهمش هذه الأزمات والتهديدات برنامج عمل القاهرة والأهداف الإنمائية للألفية، وتجعلها بعيدة عن متناولنا، ما لم يبذل الجميع جهدا لتصحيح وتحويل دفة الأمور، فيما يخص تلك العراقيل التي تعوق حماية أجيالنا الحالية والمستقبلية.

ويؤسفنا ربط برنامج عمل المؤتمر الدولي في الآونة الأخيرة بالحقوق الإنجابية فحسب. ورغم أن الفصلين السابع والثامن يمثلان جانبين مهمين من المؤتمر، يجب على المرء أيضا أن يقدر ويعترف بالفصول الأخرى، وببرنامج العمل في مجمله. على غرار ما قامت به مالطة في القاهرة منذ سنوات عديدة، فإنها تود إعادة تأكيد موقفها مرة أخرى إزاء الحقوق الإنجابية، وموقفها الذي اتخذته منذ فترة طويلة من أنه لا يجب أن تشكل أي توصية أو التزام بأي شكل من الأشكال التزاما على أي طرف من الأطراف، لاعتبار الإجهاض شكلا من الأشكال الشرعية لحقوق وخدمات الصحة الإنجابية. ولا تزال مالطة ترى عدم إمكانية إجراء أي مناقشة بشأن الحقوق والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية، خارج إطار أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية، ألا وهو الحق في الحياة.

ومالطة تؤمن إيماناً راسخاً أن الحق في الحياة يمتد إلى الطفل الذي لم يولد بعد من لحظة الحمل، وبالتالي فإن استخدام الإجهاض كوسيلة لحل المشاكل الصحية أو الاجتماعية هو حرمان من ذلك الحق. وفي هذا الإطار لحقوق الإنسان – الحق في الحياة – ما فتئت مالطة على مدار السنوات العشرين الماضية، تقدر إعلان وبرنامج عمل القاهرة تقديراً عالياً. وستبقى مالطة ملتزمة بتطبيق قيم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتنفيذ أهدافه بهذه الروح. وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وثيقة مرجعية توفر دليلاً لتحسين الحياة والكرامة للجميع. وتستند تلك الفصول إلى فكرة مؤداها أن علينا جميعا أن نسعى جاهدين لتحسين حياة الإنسان من خلال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. ومنذ عام ١٩٩٤، يتركز النقاش المستمر حول كيفية تطبيق هذا المعتقد.

وإذ نمضي قدماً بينما يقترب الموعد المستهدف لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، يحتاج المجتمع الدولي إلى تجديد التزاماته وجهوده لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتزاماته. وعلى المجتمع الدولي أيضاً أن يبني على نتائج ذلك المؤتمر وأن يعمل جاهداً من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تستجيب للفرص والتحديات في عالمنا اليوم.

ونحن نرى أن العمل بشأن إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ ينبغي أن يستند إلى تقييم نقدي لنجاح المؤتمر والأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات اللاحقة ذات الصلة. وفي هذه العملية، ينبغي تحديد المجالات الناجحة وتلك التي تحتاج إلى تحسين،

وتوجيه استجاباتنا للتحديات الحالية للتنمية في إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

السيد جورجيو (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة المهمة.

في البداية، أود أن أعرب عن التزام إريتريا ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتقييم حالة تنفيذ هذا البرنامج خلال الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية، المعقودة في نيسان/أبريل الماضي، جاء نتيجة لمفاوضات حكومية دولية مكثفة ومطولة تناولت عدة مسائل هامة وجوهرية بالنسبة لقيمنا الأساسية فيما يتعلق بدفع برنامج عمل المؤتمر ما بعد عام ٢٠١٤ إلى الأمام. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون استراتيجية التنمية بقيادة البلدان المعنية، وأن تأخذ الظروف والاحتياجات والأولويات الخاصة لكل دولة في الحسبان.

ومثلما يستجيب العديد من البلدان للتحديات المرتبطة بالتغيرات الديموغرافية والفقر وعدم المساواة الاجتماعية والهجرة الدولية والتحضر السريع وتغير المناخ، من الأهمية الحيوية أن يتم دمج ديناميات السكان في التخطيط الإنمائي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفيما يتعلق بالروابط بين برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف الأخرى المتفق عليها دولياً بين الحكومات، يجب أن يكون القضاء على الفقر المدقع بجميع مظاهره هو الهدف الأسمى. وللوفاء بالالتزامات التي نقطعها – وتلك التي تعهدنا بها – في مختلف المحافل، ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق والمشاركة بصورة شاملة بين كل أصحاب المصلحة. وفيما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية، ما فتئت إريتريا تؤكد على ضرورة مشاركة المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة لتعزيز الاعتماد على الذات والحد من الاعتماد على الغير. ومن خلال تعبئة المجتمعات المحلية وتحفيزها من أجل المشاركة في تصميم برامج التنمية وتطويرها وتطبيقها، نجحت إريتريا في تحقيق الأهداف ٤ و ٥ و ٦ المتعلقة بالصحة من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أعلن عن هذا الإنجاز الكبير في حدث موازٍ، تم تنظيمه بالاشتراك مع الفريق القُطري للأمم المتحدة خلال المناقشة العامة في الدورة الحالية.

مع ذلك، وبغية الحفاظ على هذا النجاح، أقرت إريتريا بأنه ما زال هناك المزيد الذي يتعين القيام به، ومن ذلك ترسيخ تلك المكاسب والبناء عليها، ومواصلة تمكين النساء والفتيات، وتحسين الوصول إلى الخدمات الإنجابية والرعاية الصحية المعززتين، وتكثيف الجهود لإنهاء زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ومواصلة بناء القدرات البشرية، خاصة في أوساط الشباب، وتعزيز تحليل جمع البيانات ونشرها.

ومنذ أن أقرها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، أصبحت الهجرة سمة متنامية لعالمنا المعولم، تجلب التحديات والفرص لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. وفي هذا الصدد، يجب أن تعالج العلاقة بين الهجرة والتنمية على نحو شامل.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتوجيه الشكر لصندوق الأمم المتحدة للسكان وقيادته على تعاونهما في تنظيم سلسلة من المشاورات والإحاطات، وخاصة على المستوى الإقليمي، الأمر الذي سمح لنا بالاستفادة من المناقشات المفتوحة والصريحة حول مجموعة واسعة من القضايا ما أفضى إلى اعتماد موقف أفريقي أساسي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.